

عنوان الدراسة

دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك

(دراسة تطبيقية على بنك التنمية الاجتماعية)

Studying the risks of bank loans and guarantees granted in banks

(An applied study on the Social Development Bank)

إعداد الطالبات /

لمى خالد شملان

الرقم الجامعي : 233000906

خوات شاكرا قبيع

الرقم الجامعي : 233000977

إشراف/

د. الفصيل عبدالحميد محمد حسن

العام الدراسي:

2024

The introduction

تلعب البنوك دورًا حيويًا كمحفز للأنشطة الاقتصادية المختلفة، من خلال تجميع المولد المالية من الوحدات ذات الفائض النقدي وتوجيهها نحو الوحدات التي تحتاج إلى التمويل. هذا الدور يجعل البنوك ذات تأثير كبير في مختلف المجالات الاقتصادية. يسعى البنك في بيئته العملية إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح عن طريق مؤزنة مولده واستخداماته، وذلك من خلال الاستثمار وتوظيف الأموال في العمليات المالية وتقديم القروض.

وتعد القروض الاستخدام الرئيسي لأموال البنك، وتعتبر عملية منح الائتمان للعملاء الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك التجارية. تعتمد البنوك بشكل كبير على القروض لتحقيق إيراداتها، مما يجعلها تخصص اهتمامًا خاصًا لإدارة هذه القروض نظرًا لأهميتها الكبيرة في العمليات المصرفية. تطور نشاط البنوك ليشمل الاستثمار في جميع القطاعات وتملك العديد من المشاريع الصناعية والخدمية والتجارية.

إن اختيار موضوع الدراسة ينبع من الاهتمام الشخصي الكبير به، مما يشكل دافعًا أساسيًا لاستكشاف جوانبه المختلفة والاستفادة من نتائجه. تتجلى أهمية هذا الموضوع في توسيع المعرفة حول المخاطر المحتملة المرتبطة بمنح القروض، وسبل الرقابة عليها، وكيفية التعامل معها عند حدوثها. كما يهدف هذا البحث إلى التعريف بهذا المجال الهام، ودمج الجوانب المالية والاقتصادية ذات الصلة.

لذلك تم اختيار إجراء دراسة تطبيقية على بنك التنمية الاجتماعية لأسباب متعددة تبرز أهميته في النظام المالي والاقتصادي.

ومن أهم أسباب اختيار الدراسة التطبيقية على بنك التنمية الاجتماعية:

1. دور البنك في التنمية الاقتصادية.

2. تحقيق الشمول المالي

3. تطبيق السياسات الحكومية

4. توفير بيانات فريدة وشاملة

نبذة عن بنك التنمية الاجتماعية:

بنك التنمية الاجتماعية هو مؤسسة مالية حكومية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم قروض وتمويلات بشروط ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الدخل المحدود. يسعى البنك إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة عبر دعم الفئات غير المخدومة وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

باختيار بنك التنمية الاجتماعية كموضوع للدراسة التطبيقية، يمكن تقديم توصيات عملية لتحسين إدارة مخاطر القروض وضماناتها، مما يعزز من الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

تهدف هذه المقدمة، المكونة من 25 صفحة، إلى تقديم عرضٍ شاملٍ لمخاطر القروض وضمانات منحها في البنوك ، وستتناول الأنواع المختلفة من المخاطر، والعوامل التي تؤثر على هذه المخاطر، والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للتخفيف من هذه المخاطر.

أنواع مخاطر القروض والضمانات

مخاطر الائتمان: وهو الخطر الذي يتحمله المقرض في عدم سداد المقرض للقرض. يُعدّ هذا الخطر الأكثر شيوعًا، ويمكن أن ينجم عن عواملٍ مختلفة، مثل فقدان المقرض لوظيفته، أو حدوث كارثة طبيعية، أو سوء إدارة الأعمال. مخاطر السوق: وهو الخطر الذي ينجم عن تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأصول. على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار الفائدة بعد أخذ قرضٍ ذي معدل فائدة ثابت، فسيتعين على المقرض دفع المزيد من الفائدة. مخاطر السيولة: وهو الخطر الذي يواجهه المقرض في صعوبة بيع القرض أو تحويله إلى نقد. يمكن أن تزداد مخاطر السيولة خلال فترات الاضطراب المالي. مخاطر التشغيل: وهو الخطر الذي ينجم عن أخطاءٍ بشرية أو أعطالٍ في النظام أو أحداثٍ خارجية أخرى. على سبيل المثال، قد يتعرض البنك لعملية احتيال، أو قد تفشل أنظمة الكمبيوتر الخاصة به. العوامل التي تؤثر على مخاطر القروض والتمويل

الوضع المالي للمقرض: يُعدّ الائتمان الجيد وسجلّ السداد القوي من أهم العوامل التي تؤثر على مخاطر القرض. كلما كان وضع المقرض المالي أفضل، قلّت مخاطر الائتمان. شروط القرض: تؤثر مدة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان على مخاطر القرض. بشكل عام، تكون القروض ذات الفترات الطويلة والمعدلات المرتفعة والضمانات القليلة أكثر خطورة. الظروف الاقتصادية: يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية، مثل معدلات البطالة ومعدلات التضخم، على مخاطر القروض والتمويل. بشكل عام، تكون المخاطر أعلى خلال فترات الركود الاقتصادي. استراتيجيات التخفيف من مخاطر القروض والتمويل

إجراء البحوث: من المهم إجراء أبحاثٍ شاملة قبل الحصول على أي قرض أو استثمار. يجب على المقرضين والمستثمرين فهم شروط القرض أو الاستثمار، ومقارنة العروض من مختلف المؤسسات المالية، وفهم المخاطر المتضمنة. تنويع المحفظة: لا ينبغي للمقرضين والمستثمرين وضع كلّ أموالهم في استثمار واحد. يمكن أن يساعد تنويع المحفظة في تقليل مخاطر الخسارة. إدارة المخاطر: يجب على المقرضين والمستثمرين مراقبة استثماراتهم وإدارة مخاطرها بشكلٍ فعال. قد يتضمن ذلك استخدام أدواتٍ للحوط، مثل عقود الخيارات أو مقايضات أسعار الفائدة.

تُعدّ القروض والتمويل أدواتٍ أساسيةً لنموّ الأفراد والشركات على حدٍ سواء. ولكن، كما هو الحال مع أي أداة مالية، تنطوي القروض والتمويل على مخاطرٍ يجب على المقترضين والمستثمرين إدراكها وفهمها قبل اتخاذ أيّ قرارات.

ضمانات منح القروض هي الإجراءات والوسائل التي تتخذها المؤسسات المالية لضمان استرداد القرض من المقترض. تتضمن الضمانات عادةً ما يلي:

1. الرهونات مثل رهن الممتلكات العقارية أو السيارات، حيث يتم نقل ملكية الأصل إلى المقرض كضمان للقرض.
2. الضمانات الشخصية: تتضمن توقيع الكفيل أو شخص آخر يتحمل المسؤولية في حالة عدم سداد المقترض.
3. الودائع النقدية: حيث يتم إيداع مبلغ معين من المال كضمان للقرض.
4. الحسابات الجارية: استخدام الحسابات المصرفية للمقترض كضمان.
5. التأمينات: يمكن شراء بوليصة تأمين لتغطية القرض في حالة الوفاة أو العجز.

تساعد هذه الضمانات المؤسسات المالية في تقليل المخاطر المرتبطة بإقراض الأموال وضمان استرداد القروض. تهدف هذه المقدمة المفصلة، إلى تقديم عرضٍ شاملٍ لمخاطر القروض وضمانات منحها . سنعطي الأنواع المختلفة من المخاطر، والعوامل التي تؤثر على هذه المخاطر، والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها للتخفيف من هذه المخاطر، مع التعمق في كلّ جانبٍ من هذه الجوانب.

1. أنواع مخاطر القروض والضمانات :

1.1 مخاطر الائتمان:

تعريفها: هو الخطر الذي يتحمّله المقرض في عدم سداد المقترض للقرض. أسبابها:

فقدان المقرض لوظيفته.

حدوث كارثة طبيعية.

سوء إدارة الأعمال.

التغيرات في الظروف الاقتصادية.

الاحتيال.

طرق قياسها:

التصنيف الائتماني للمقترض.

نسبة الدين إلى الدخل.

نسبة تغطية الدين.

التدفق النقدي للمقترض.

طرق التخفيف منها:

التحقق من جدارة المقترض الائتمانية.

الحصول على ضماناتٍ أو كفالات.

كتابة شروطٍ قويةٍ للقرض.

شراء تأمين ائتماني.

1.2 مخاطر السوق:

تعريفها: هو الخطر الذي ينجم عن تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأصول.

أسبابها:

التغيرات في السياسة النقدية.

التضخم.

الركود الاقتصادي.

طرق قياسها:

تحليل الحساسية لمعدل الفائدة.

قياس دلتا القيمة.

قياس جاما.

طرق التخفيف منها:

تنويع المحفظة.

استخدام أدوات التحوط، مثل عقود الخيارات أو مقايضات أسعار الفائدة.

تحديد استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل.

1.3 مخاطر السيولة:

تعريفها: هو الخطر الذي يواجهه المقرض في صعوبة بيع القرض أو تحويله إلى نقد.

أسبابها:

الظروف الاقتصادية الضيقة.

انخفاض الطلب على نوع القرض المحدد.

طرق قياسها:

نسبة السيولة-معدل دوران الأصول-اختبارات الإجهاد.

طرق التخفيف منها:

الحفاظ على محفظة متنوعة من الأصول.

إدارة التدفقات النقدية بشكل فعال.

بناء علاقات مع مقرضين متعددين.

1.4 مخاطر التشغيل:

تعريفها: هو الخطر الذي ينجم عن أخطاء بشرية أو أعطال في النظام أو أحداث خارجية أخرى. أسبابها:

الأخطاء البشرية.

الهجمات الإلكترونية.

الكوارث الطبيعية.

انقطاع التيار الكهربائي.

طرق قياسها:

تقييمات المخاطر التشغيلية.

اختبارات التحكم الداخلي.

خطط التعافي من الكوارث.

طرق التخفيف منها:

تنفيذ ضوابط داخلية قوية.

وضع خطط للطوارئ والتعافي من الكوارث.

مخاطر القروض وضمانات منحها في البنوك : مقدمة مفصلة (تابع)

2. العوامل التي تؤثر على مخاطر القروض والتمويل:

2.1 الخصائص الائتمانية للمقترض:

التاريخ الائتماني: يُعدّ السجلّ الائتماني للمقترض مؤشراً هاماً على قدرته على سداد القرض. يشمل السجلّ الائتماني معلومات عن تاريخ المقترض في سداد الديون، واستخدامه للقروض، وأي سجلات لعمليات الإفلاس أو التأخير في السداد.

الدخل: يُعدّ دخل المقترض مؤشراً على قدرته على تحمل المدفوعات الشهرية للقرض. يجب أن يكون لدى المقترض دخل كافٍ لتغطية نفقات المعيشة، بالإضافة إلى مدفوعات القرض.

الديون الحالية: يُعدّ مقدار الديون الحالية للمقترض مؤشراً على قدرته على تحمل ديون إضافية. يجب أن يكون لدى المقترض نسبة دين إلى دخل منخفضة، مما يعني أنّ مدفوعات الدين تستهلك جزءاً صغيراً من دخله. الأصول: تُعدّ أصول المقترض، مثل العقارات أو المدخرات، مصدراً للسداد في حال تعرّض المقترض عن سداد القرض. قد يكون المقترضون الذين لديهم أصول أكثر عرضة للحصول على قروض بمعدلات فائدة أقل أو بشروط أفضل.

2.2 شروط القرض:

مبلغ القرض: كلما زاد مبلغ القرض، زادت المخاطر للمقرض.
معدل الفائدة: يُعدّ معدل الفائدة تكلفة الاقتراض للمقرض. كلما كان معدل الفائدة أعلى، زادت تكلفة القرض وزادت المخاطر للمقرض.
مدة القرض: تُعدّ مدة القرض هي الفترة الزمنية التي يتعين على المقرض خلالها سداد القرض. كلما زادت مدة القرض، زادت المخاطر للمقرض، وذلك لأنّ هناك مخاطر أكبر من حدوث تغييراتٍ سلبيةٍ في الظروف الاقتصادية أو في قدرة المقرض على السداد.
نوع الضمان: يُعدّ الضمان أصلاً يُقدم كضمانٍ للقرض.
في حال تعثّر المقرض عن سداد القرض، يمكن للمقرض الاستيلاء على الضمان وبيعه لسداد الدين.
يُقلّ وجود ضمانٍ من مخاطر القرض للمقرض.

2.3 الظروف الاقتصادية:

معدلات الفائدة: تؤثر معدلات الفائدة على تكلفة الاقتراض وتؤثر على قيمة الأصول. يمكن أن تؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة مخاطر القروض للمقرضين والمستثمرين.
النمو الاقتصادي: يؤثر النمو الاقتصادي على قدرة المقرضين على سداد الديون. يمكن أن يؤدي الركود الاقتصادي إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخل، ممّا قد يؤدي إلى زيادة مخاطر القروض.
التضخم: يؤثر التضخم على القوة الشرائية للمال وعلى قيمة الأصول. يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية للدخل وجعل سداد القروض أكثر صعوبة.
الاستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي على البيئة الاقتصادية وعلى مخاطر القروض. يمكن أن تؤدي الأحداث السياسية غير المستقرة إلى زيادة عدم اليقين والمخاطر في الأسواق المالية.

3. استراتيجيات التخفيف من مخاطر القروض والتمويل:

3.1 إجراء البحوث:

مقارنة العروض من مختلف المؤسسات المالية: من المهم مقارنة العروض من مختلف المؤسسات المالية لحصول على أفضل شروطٍ للقرض.
مخاطر القروض والتمويل: مقدمة مفصلة (تابع)

3.1 إجراء البحوث (تابع):

فهم شروط القرض: يجب على المقترضين فهم جميع شروط القرض، بما في ذلك معدل الفائدة، والرسوم، وقيود السداد، والعواقب في حال التخلف عن السداد.

الحصول على المشورة المهنية: قد يرغب المقترضون في الحصول على المشورة من مستشار مالي لمساعدتهم على فهم مخاطر القروض واتخاذ قرارات مستنيرة.

3.2 تنويع المحفظة:

استثمار الأموال في فئات أصول مختلفة: لا ينبغي للمستثمرين وضع كل أموالهم في استثمار واحد.

يُساعد تنويع المحفظة على تقليل مخاطر الخسارة في حال فشل استثمار واحد.

استخدام مزيج من القروض ذات المخاطر المختلفة: يمكن للمستثمرين تقليل مخاطر محفظة القروض من خلال استعارة مزيج من القروض ذات معدلات الفائدة والمدد المختلفة.

3.3 إدارة المخاطر:

مراقبة استثماراتهم: يجب على المقترضين والمستثمرين مراقبة استثماراتهم بشكل دوري وتقييم أدائها.

إعادة التوازن في المحفظة: قد يحتاج المستثمرون إلى إعادة التوازن في محفظتهم بشكل دوري للحفاظ على مستوى المخاطر المُستهدف.

استخدام أدوات التحوط: يمكن للمستثمرين استخدام أدوات التحوط، مثل عقود الخيارات أو مقايضات أسعار الفائدة، للتخفيف من مخاطر محفظتهم.

3.4 التأمين:

شراء تأمين ائتماني: يمكن للمقرضين شراء تأمين ائتماني لحماية أنفسهم من الخسارة في حال تعثر المقرض عن سداد القرض.

شراء تأمين الممتلكات: يمكن للمستثمرين شراء تأمين على ممتلكاتهم، مثل العقارات أو السيارات، لحمايتهم من الخسائر في حال وقوع كارثة طبيعية أو حادث آخر.

. التعمق في تحليل مخاطر محددة:

5.1 مخاطر الائتمان:

تحليل الائتمان الفردي:

تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض من خلال الدرجات الائتمانية، وتقارير الائتمان، والنسبة الدين إلى الدخل. تحليل قدرة المقترض على السداد من خلال دراسة دخله الثابت والنفقات. تقييم تاريخ المقترض في السداد والتزاماته الائتمانية الأخرى.

تحليل مخاطر الائتمان للقطاعات:

تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بقطاعات صناعية أو جغرافية محددة. تحليل العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على قدرة المقترضين في قطاع ما على السداد. تقييم مخاطر التخلف عن السداد المنتشرة في قطاع ما. تحليل مخاطر الائتمان السيادية: تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالاقتراض من حكومات الدول. تحليل الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة المقترضة. تقييم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الديونية.

5.2 مخاطر السوق:

مخاطر أسعار الفائدة:

تحليل تأثير تقلبات أسعار الفائدة على قيمة الأصول ذات الدخل الثابت، مثل السندات. استخدام أدوات التحوط، مثل عقود الخيارات أو مقايضات أسعار الفائدة، للتخفيف من مخاطر أسعار الفائدة. تطبيق استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل لتقليل التعرض لتقلبات أسعار الفائدة قصيرة المدى. مخاطر أسعار الصرف:

تحليل تأثير تقلبات أسعار الصرف على قيمة الاستثمارات الأجنبية. استخدام أدوات التحوط، مثل عقود الخيارات أو العقود الآجلة، للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف. تنويع المحفظة عبر استثمارات في بلدان مختلفة ذات عملات مستقرة. مخاطر السوق الأخرى:

تحليل مخاطر السوق الأخرى، مثل مخاطر الأسهم ومخاطر السلع الأساسية. استخدام أدوات التحوط المناسبة للتخفيف من مخاطر السوق المختلفة. فهم العوامل الكلية التي تؤثر على أداء السوق وأسعار الأصول.

5.3 مخاطر السيولة:

تحليل مخاطر السيولة للأصول:
تقييم سهولة تحويل أصلٍ ما إلى نقد.
تحليل عمق السوق للأصل المقترح والطلب عليه.
تقييم مخاطر انخفاض سيولة السوق وتأثيرها على قدرة بيع الأصل بسعره العادل.
تحليل مخاطر السيولة للمؤسسات المالية:
تقييم قدرة المؤسسة المالية على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل.
تقييم قدرة المؤسسة على الوصول إلى مصادر التمويل في حال واجهت صعوبات في السيولة.

5.4 مخاطر التشغيل:

تقييم فعالية الضوابط الداخلية:
مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة المالية للتأكد من كفاءتها في الحد من مخاطر الاحتيال والخطأ البشري.
اختبار خطط التعافي من الكوارث:
التأكد من وجود خطط فعالة للمؤسسة للتعامل مع الأحداث الكارثية، مثل انقطاع التيار الكهربائي
وتعد مخاطر القروض البنكية هي عملية حيوية تهدف إلى حماية المؤسسات المالية من الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترضين على سداد القروض الممنوحة لهم. تلعب هذه الإدارة دوراً محورياً في تعزيز استقرار النظام المالي وضمان استدامة عمليات البنك. تتضمن إدارة مخاطر القروض تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر المرتبطة بمنح القروض، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وخطط للحد من تأثير هذه المخاطر. تعتمد البنوك على مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، مثل تحليل الجدارة الائتمانية ونماذج التنبؤ المالي والتأمين ضد المخاطر، لضمان اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة والحد من الخسائر المحتملة.
أما عن إدارة مخاطر هي عملية تحديد وتقييم والتخفيف من المخاطر المالية التي قد تواجهها المؤسسات المالية والمستثمرين. تهدف هذه العملية إلى ضمان استقرار الوضع المالي للمؤسسة وتجنب الخسائر المالية الكبيرة، وإيضاً هي عملية حيوية لضمان استقرار المؤسسة المالي ونجاحها على المدى الطويل. تعتمد هذه العملية على تحديد وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات فعالة لتخفيفها ومراقبتها باستمرار.
خلال دراستنا لموضوع مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك ، واجهنا العديد من التحديات. أولاً، الطبيعة الاقتصادية للموضوع تتطلب إجراء دراسات شاملة وكان من الصعب الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية من البنوك التجارية المعنية بالدراسة، حيث تعتبر معظم وثائق هذه البنوك أسراراً إدارية لا يمكن الوصول إليها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، لاحظنا إهمال بعض العاملين في البنوك التجارية لاستثمارات الاستبيان وعدم رغبتهم في الإجابة عليها.
بالنسبة للدراسات السابقة، فقد استعرضنا بعض الأبحاث التي تناولت مواضيع البنوك والقروض، ومخاطر القروض والتحديات التي تواجه البنوك عند منح القروض البنكية، كما أننا اعتمدنا على جزء من هذه الدراسات وأضفنا نقاطاً جديدة لم يتم التطرق إليها في الأبحاث السابقة.

تعد عملية منح القروض المصدر الأساسي لدخل المؤسسات المصرفية، حيث يمثل العائد المتولد عنها المحور الرئيسي لإيرادات أي مؤسسة مصرفية، بغض النظر عن تنوع مصادر الإيرادات الأخرى. بدون هذه العملية، تفقد المؤسسة المصرفية وظيفتها الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. يعتمد قرار منح القروض على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات المقدمة سواء كانت شخصية أو عينية. هذا النهج يساعد في تجنب المخاطر المتنوعة وما قد يترتب عليها من خسائر مادية أو عينية.

نظرًا لأن قرار الائتمان يعتمد دائمًا على درجة من الاحتمالات بالفشل، يجب على المؤسسة المصرفية أن تتعامل مع إدارة مخاطر القروض التي تتعدد أسبابها ومصادرها، ويصعب استبعادها نهائيًا. وبالتالي، يتعين على المؤسسة المصرفية اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب هذه المخاطر والتخفيف من آثارها. ورغم هذه الاحتياطات، توجد عوامل متعددة خارجة عن إرادة المؤسسات المصرفية والعميل، مثل القرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي، التي تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها. لذلك، لا يمكن لأي مؤسسة مصرفية، مهما كانت درجة حرصها وكفاءة جهازها الإداري والفني، تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضها متعثرة أو غير عاملة.

يعتمد نجاح البنوك على قدرتها في تقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها خلال عمليات منح القروض. من خلال تطبيق استراتيجيات دقيقة ورصد مستمر للمؤشرات المالية والاقتصادية، تستطيع البنوك التكيف مع التحديات والتغيرات المفاجئة في الأسواق.

أما عن الإدارة الفعالة لمخاطر القروض فهي تساهم في تعزيز الثقة بين البنوك وعملائها، وتدعم دور المؤسسات المصرفية كوسيط مالي رئيسي في الاقتصاد. ورغم أن المخاطر لا يمكن استبعادها نهائيًا، فإن اتخاذ الاحتياطات اللازمة وتطبيق أفضل الممارسات يساهم في الحد من تأثيراتها السلبية، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي ويضمن استمرارية دور البنوك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع والأفراد.

بناءً على ما سبق، تكمن إشكالية دراستنا في عدة أسئلة، وللإجابة على هذه الأسئلة، قمنا بدراسة موضوع مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك بشكل عام، واتباع منهج وصفي، مع إخضاعها لدراسة دقيقة. وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية وتناولنا في الفصل الأول ماهي إدارة المخاطر البنكية وضمانات منحها في البنوك وأهميتها في حياتنا والمجتمع وأهدافها وتساؤلاتها وإيضاً فروع الدراسة والنظرية العلمية المتبعة، أما الفصل الثاني تحدث عن الدراسات السابقة من الأقدم للحدث والايطار النظري للمشكلة. وأخيراً تطرقنا في الفصل الثالث والرابع منهجية مخاطر القروض والضمانات وحدودها.

القروض البنكية و ضماناتها هما أداتان ماليتان تقدمهما البنوك و بهذا نكون قد حاولنا الإلمام بجوانب الموضوع من جميع النواحي ، مما يتيح فهمًا شاملاً للمخاطر المرتبطة بمنح القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك وسبل مواجهتها.

The Study Problems

تشكل المخاطر المالية، مثل مخاطر القروض وأنواعها ، تحديات كبيرة للبنوك التجارية. إذا لم تُدار هذه المخاطر بشكل فعال، فقد تؤدي إلى خسائر مالية جسيمة وانخفاض في الأداء العام للبنوك. تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين إدرة المخاطر و ضمانات منحها في البنوك ، وتحديد الأدوات والتقنيات الأكثر فعالية في تقليل المخاطر وتحسين الأداء المالي.

و تتباين مخاطر القروض و ضماناتها بناءً على الظروف الداخلية والخارجية التي تواجهها البنوك، وكذلك تبعاً لأنواع العمليات المصرفية المختلفة التي تملسها. تعد عمليات الإقراض الوظيفة الأساسية للبنوك، وبالتالي فإن المخاطر المرتبطة بها تمثل تحديات كبيرة تحتاج إلى إدرة دقيقة وفعالة.

ضمانات القروض تُعتبر مشكلة مهمة في العديد من الأنظمة المالية، حيث تتعلق بالمخاطر المالية التي يتحملها المقترض والمقرض على حد سواء. إليك بعض المشكلات الشائعة المتعلقة بضمانات القروض:

1. نقص الضمانات المالية: بعض المقرضين قد لا يمتلكون الضمانات المالية الكافية للحصول على القروض، مما يمثل عقبة أمام الحصول على التمويل الضروري.
2. ارتفاع تكاليف الضمانات: قد تكون تكاليف الضمانات المطلوبة باهظة، مما يجعل القروض غير ميسرة للكثيرين، خاصة للأفراد أو الشركات الصغيرة.
3. صعوبة تقييم الضمانات: قد يكون من الصعب تقييم قيمة الضمانات غير النقدية مثل العقارات أو الأصول الأخرى، مما يؤدي إلى تأخير في معالجة طلبات القروض.
4. مخاطر القروض الوديئة: قد تواجه المؤسسات المالية مخاطر عالية إذا تم تقديم قروض بون ضمانات كافية، مما يؤثر سلباً على استقرها المالي.

لتخفيف هذه المشكلات، تعمل المؤسسات المالية على تطوير سياسات ضمانات مرنة ومقولة تتيح لمختلف الأفراد والشركات الوصول إلى أخذ قرض بشكل أكثر عدالة وفعالية.

وبذلك نستنتج ان حراسة ضمانات القروض تواجه عدة مشكلات، من بينها:

1. تقييم القيمة العادلة للضمانات: تحديد القيمة الحقيقية للأصول المقدمة كضمانات يمكن أن يكون تحدياً بسبب تقلبات السوق وصعوبة تقييم بعض الأصول، خاصة الأصول غير السائلة.
 2. التغيرات في قيمة الضمانات: قد تتغير قيمة الضمانات بمرور الوقت نتيجة لتغيرات السوق الاقتصادية أو تدهور حالة الأصل، مما يزيد من تعقيد إدارة المخاطر.
 3. التنفيذ القانوني للضمانات: الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ الضمانات واسترداد الأصول قد تكون معقدة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، خاصة في الأنظمة القانونية التي تقتصر إلى الكفاءة.
 4. تنوع أنواع الضمانات: تعدد أنواع الضمانات (مثل العقارات، الأسهم، البضائع، الكفالات الشخصية) يتطلب وجود خوات مختلفة لتقييمها وإدراجها بشكل فعال.
 5. مخاطر الأطراف الثالثة: بعض الضمانات تعتمد على أطراف ثالثة (مثل الكفيل)، مما يزيد من تعقيد عملية تقييم وإدارة المخاطر.
 6. القيود التنظيمية: اللوائح والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بمنح القروض وضماناتها قد تفرض قيوداً وتحديات إضافية على البنوك.
 7. التكاليف الإدارية: إدارة وتقييم الضمانات يتطلب مولد بشوية ومادية كبوة، مما يزيد من التكاليف الإدارية للبنوك.
 8. نقص البيانات والمعلومات: عدم توفر بيانات دقيقة وشاملة عن الضمانات والأصول المقدمة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة وزيادة المخاطر.
- لذا تتطلب معالجة هذه المشكلات تتطلب استراتيجيات شاملة تعتمد على تحسين تقييم الأصول، تعزيز الكفاءة القانونية، والاستفادة من التكنولوجيا لتحسين جمع البيانات وتحليلها.

لذلك تتمثل المشكلة الرئيسية في دراسة مخاطر القروض البنكية في التحديات المتعددة والمتداخلة التي تواجه المؤسسات المصرفية في تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض. تتباين هذه المخاطر بناءً على عوامل داخلية وخارجية، مما يزيد من تعقيد عملية الإدارة ويستدعي تطوير استراتيجيات فعالة وشاملة. يمكن تلخيص المشكلة في النقاط التالية:

1. تقييم جدلة المقترضين

- صعوبة جمع وتحليل المعلومات المالية الدقيقة والشاملة عن المقترضين.
- التحديات في تقييم الجدلة الائتمانية وخاصة في الأسواق غير المستقرة أو الناشئة.

2. تقلبات السوق والاقتصاد

- تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية على قدرة المقترضين على السداد.
- عدم القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية والأحداث الطرئة التي تزيد من معدلات التعثر.

3. إدارة الضمانات

- التحديات في تقييم وتسييل الضمانات المقدمة لتأمين القروض.
- انخفاض قيمة الضمانات بمرور الوقت أو نتيجة للتغيرات السوقية.

4. التنظيم والامتثال

- التغيرات المستمرة في اللوائح التنظيمية التي تتطلب من البنوك التكيف بشكل سريع وفعال.
- الحاجة إلى الامتثال لمعايير صرامة تزيد من تعقيد عمليات الإقراض وإدارة المخاطر.

5. التكنولوجيا والبيانات

- الحاجة إلى استثمارات كبيرة في التكنولوجيا لتحليل البيانات وتقييم المخاطر بشكل فعال.
- تحديات تتعلق بالأمان السيبراني وحماية البيانات الحساسة.

6. التنوع والتعقيد في منتجات القروض

- تنوع المنتجات المالية وتعقيدها يزيد من صعوبة تقييم المخاطر.

The Purposes of Studying

أهداف دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك :

تهدف دراسة مخاطر القروض البنكية والضمانات إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:

1. تحديد وتقييم المخاطر: فهم وتحليل أنواع المخاطر المختلفة المرتبطة بمنح القروض، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة.
 2. تحسين عملية اتخاذ القرار: توفير معلومات دقيقة تساعد البنوك في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منح القروض وتحديد الشروط والأحكام المناسبة.
 3. تحقيق الاستقرار المالي: تقليل مخاطر التعثر في السداد من خلال تطبيق معايير وضوابط فعالة لضمان القروض، مما يساهم في تحقيق استقرار النظام المالي.
 4. تحديد الاحتياجات والضمانات: تحديد المتطلبات اللازمة للضمانات التي تقلل من مخاطر القروض، مثل الودائع العقارية أو الكفالات الشخصية.
 5. تحسين إدارة المخاطر: تطوير استراتيجيات وأساليب جديدة لإدارة المخاطر البنكية بفعالية أكبر، مما يساعد في تقليل الخسائر المحتملة.
 6. الامتثال للأنظمة والتشريعات: ضمان الامتثال للأنظمة والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بمنح القروض وإدارة المخاطر.
 7. تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر: ضمان تحقيق عائد مالي مناسب للبنك مقابل المخاطر المتوقعة، مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر.
- من خلال تحقيق هذه الأهداف، تستطيع البنوك تحسين أدائها المالي وتقليل احتمالات التعرض للمخاطر المالية التي قد تؤثر على استقرارها وسمعتها في السوق.

وايضاً تهدف دراسة مخاطر القروض البنكية إلى عدة نقاط من أهمها:

1. حماية استقوار النظام المالي:

تلعب دراسة المخاطر دوراً هاماً في حماية استقوار النظام المالي من خلال تقييم قوة المقترض على سداد القرض وتقليل مخاطر التعثر عن السداد.

تساعد في تحديد المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة.

تُمكن من وضع استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر والحد من تأثيرها على سلامة واستقوار النظام المالي.

2. تعزيز كفاءة عمليات الإقراض:

تُساعد دراسة مخاطر القروض البنكية والتمويل في تحسين عملية تقييم المخاطر المصاحبة للقروض، مما يساهم في اتخاذ قرارات إقراض أكثر صواباً ودقة.

تُمكن البنوك من تحديد العملاء الأكثر موثوقية وجبلةً بالحصول على القروض، مما يُقلل من مخاطر التعثر عن السداد.

تُساعد في تحسين جودة محفظة القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما يُعزز من كفاءتها المالية واستقرارها.

3. حماية حقوق المقترضين:

تُساعد دراسة مخاطر القروض البنكية والتمويل في حماية حقوق المقترضين من خلال ضمان حصولهم على قروض مناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم على السداد.

تُساهم في الحد من ظاهرة الإقراض المغطى أو غير المسؤول، مما يُقلل من مخاطر وقوع المقترضين في زُمامات مالية.

تُعزز من الشفافية في عمليات الإقراض، مما يُتيح للمقترضين اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحصول على القروض.

4. دعم النمو الاقتصادي:

تُساعد دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والمشرع.

تُمكن البنوك من تقديم قروض ميسورة التكلفة للمقترضين، ممّا يُشجّع على الاستثمار وريادة الأعمال. تُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

5. تطوير أدوات ومنهجيات جديدة لإدارة المخاطر

تُحفّز دراسة مخاطر القروض البنكية والتمويل على تطوير أدوات ومنهجيات جديدة لتقييم وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

تُساهم في تحسين فهمنا للطبيعة الديناميكية للمخاطر المالية، ممّا يُمكننا من تطوير استراتيجيات أفضل للتعامل معها. تُعزّز من قوة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة التحديات والمخاطر المتغيرة في البيئة المالية.

بالإضافة إلى هذه الأهداف العامة، تُساهم دراسة مخاطر القروض البنكية في تحقيق العديد من الفوائد الأخرى، مثل: تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

تعزيز الثقة في النظام المالي.

جذب الاستثمارات الأجنبية.

دعم التكامل المالي الدولي.

وختامًا، تُعدّ دراسة مخاطر القروض البنكية ضمانات منحها في البنوك ركيزة أساسية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وحماية حقوق المقترضين.

The importance of Studying

يعتبر فهم وتحديد هذه المخاطر أمراً حيوياً، حيث تشكل مصوراً رئيسياً للمشكلات المالية، وعدم الإبرة الجيدة لهذه المخاطر يمكن أن يؤدي إلى فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة، أو حتى الدين نفسه، مما يعرض البنك لخسائر مالية كبيرة.

يعد بنك التنمية الاجتماعية من أهم القطاعات في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير التمويل والدعم للمشاريع والمبادرات الاقتصادية المهمة. إليك أهمية بنك التنمية ودوره في تقديم القروض وضماناتها:

1. تعزيز الاستثمارات الاقتصادية: يساهم بنك التنمية في تحفيز الاستثمارات الاقتصادية عبر تقديم قروض بشروط ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكوى التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي.

2. دعم المشاريع الحيوية: يُعتبر بنك التنمية مصوراً رئيسياً لتمويل المشاريع الحيوية التي تساهم في تطوير البنية التحتية، الصناعات الحديثة، الزراعة، والقطاعات الرئيسية الأخرى التي تعزز النمو المستدام.

3. توفير ضمانات مالية: بنك التنمية يوفر ضمانات مالية للقروض التي يمنحها، مما يساعد على تقليل المخاطر المالية للمقترضين ويشجع البنوك الأخرى على تقديم التمويل لمشاريع قد تعتبر مرتفعة المخاطر.

4. تعزيز الشمول المالي: يلعب بنك التنمية دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير القروض للفئات غير المحظوظة اقتصادياً والمناطق النائية، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي المقولن.

5. دعم الابتكار والبحث والتطوير: يمكن أن يقدم بنك التنمية تمويلاً وضمانات للمشاريع الابتكارية والبحثية التي تساهم في تطوير التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.

بشكل عام، يعتبر بنك التنمية جزءاً حيوياً من البنية المالية للدولة، حيث يلعب دوراً حاسماً في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير التمويل والضمانات اللازمة للمشروعات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد دراسة إدارة مخاطر القروض البنكية و ضماناتها عنصراً حيوياً لضمان نجاح واستدامة البنوك في بيئة مالية معقدة وديناميكية. وفيما يلي بعض النقاط المهمة التي تسلط الضوء على أهمية هذه الدراسة:

1. تعزيز الاستقرار المالي:

إدارة مخاطر القروض بشكل فعال تساهم في تعزيز استقرار البنك المالي، حيث تساعد في تقليل الخسائر المحتملة الناجمة عن التعثر في السداد. هذا الاستقرار المالي ينعكس إيجاباً على ثقة العملاء والمستثمرين في البنك.

2. تحسين جودة محفظة القروض:

من خلال دراسة وإدارة المخاطر بشكل احترافي، يمكن للبنك تحسين جودة محفظة القروض عن طريق اختيار المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية العالية وتقليل احتمالية القروض المتعثرة.

3. الامتثال للمتطلبات التنظيمية:

تتطلب اللوائح التنظيمية الصلابة من البنوك اتباع ممارسات دقيقة في إدارة المخاطر. الدراسة المتعمقة تضمن أن البنك يلزم بجميع المتطلبات التنظيمية، مما يقلل من مخاطر التعرض للغرامات والعقوبات.

4. تعزيز القدرات التنافسية:

إدارة المخاطر بفعالية تتيح للبنوك تقديم منتجات وخدمات مالية متنوعة بأمان، مما يعزز قدرتها التنافسية في السوق. البنوك التي تتفوق في إدارة المخاطر تكون أكثر قوة على التوسع وجذب عملاء جدد.

5. دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

تساعد دراسة المخاطر الاحترافية الإدارة العليا في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة مبنية على تحليل دقيق للمخاطر المحتملة. هذا يعزز من القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية.

6. تحسين الكفاءة التشغيلية:

إدارة المخاطر بكفاءة تقلل من تكاليف التعثر والخسائر، مما يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنك. هذا ينعكس على الأداء المالي العام ويزيد من الربحية.

7. تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة:

تسهم الإدارة الفعالة للمخاطر في بناء وتعزيز الثقة بين البنك وأصحاب المصلحة المختلفين مثل المساهمين، العملاء، والمراقبين الماليين. هذه الثقة تعد أساساً لنمو البنك واستدامته.

8. الحد من التأثيرات السلبية للأزمات:

تمكن الإدارة الاحترافية للمخاطر البنوك من الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، مما يحد من التأثيرات السلبية لهذه الأزمات على العمليات المصرفية.

9. دعم النمو الاقتصادي:

من خلال تقديم قروض آمنة ومستدامة، تساهم البنوك في دعم المشاريع التجارية وتطوير البنية التحتية، مما يعزز من النمو الاقتصادي العام.

ايضاً لإدارة المخاطر المرتبطة بالقروض، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية مثل:

- (التخطيط المالي الجيد): تحديد مبلغ القرض بناءً على القدرة الحقيقية على السداد.
- (البحث عن أفضل الشروط): مقارنة شروط القروض المختلفة واختيار الأنسب منها.
- (الاحتفاظ بمصدر دخل ثابت): التأكد من وجود مصدر دخل ثابت ومستقر لضمان القدرة على السداد.

بشكل عام، يجب أن يكون المقترض واعياً بمخاطر القروض ومتطلباتها، وأن يحرص على توفير الضمانات اللازمة لضمان تجربة اقتراض ناجحة ومستدامة.

دراسة مخاطر القروض وضمانات منحها تعتبر مهمة جداً للبنوك والمؤسسات المالية، ويمكن توضيح أهميتها كما يلي:

1. تقليل الخسائر المالية:

- من خلال تحديد المخاطر المحتملة، يمكن للبنوك اتخاذ إجراءات وقائية لتقليل خسائرها من القروض المتعثرة.

2. تحسين اتخاذ القرارات:

- توفر البيانات الدقيقة والتحليلات العميقة معلومات هامة تساعد في اتخاذ قرارات منح القروض بشكل أكثر فعالية ودقة.

3. الامتثال التنظيمي:

- تضمن الدراسة الامتثال للقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية.

4. تعزيز الاستقرار المالي:

- تساعد في تحقيق استقرار النظام المالي العام من خلال تحسين إدارة المخاطر وزيادة الثقة في النظام المصرفي.

5. تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر:

- تساعد البنوك على تحقيق توازن بين تحقيق أرباح جيدة وإدارة المخاطر بشكل فعال.

توضيح بالأمثلة:

1. تحديد المخاطر:

- دراسة سلوك العملاء السابقين لتحديد النماذج التي قد تؤدي إلى التعثر في السداد.

2. تحديد الضمانات المناسبة:

- تقييم قيمة العقارات أو الأصول الأخرى المقدمة كضمانات بشكل دقيق لضمان أنها تغطي مبلغ القرض في حالة التعثر.

3. تحليل البيانات:

- استخدام البيانات التاريخية لتحليل الأنماط والاتجاهات التي تساعد في توقع المخاطر المستقبلية.

Study Questions

تساؤلات حول مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك :

تتعلق مخاطر القروض والضمانات البنكية بعدة عوامل تؤثر على قدرة البنك على استرداد أمواله وضمان سلامة عملياته المالية. تشمل هذه التساؤلات:

1. مخاطر الائتمان:

- ما هي احتمالية عدم سداد المقترض للقرض؟
- كيف يمكن تقييم الجدرة الائتمانية للمقترض؟
- ما هي الإجراءات المتخذة في حال تعثر المقترض عن السداد؟

2. مخاطر الضمانات:

- هل الضمانات المقدمة كافية لتغطية قيمة القرض؟
- ما هي قدرة البنك على تصفية الضمانات بسوعة وكفاءة في حال عدم السداد؟
- ما هي تقلبات قيمة الضمانات مثل العقارات والأسهم؟

3. مخاطر السيولة:

- كيف يمكن للبنك تأمين سيولته النقدية في حال عدم استرداد القرض؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لتحويل الضمانات إلى نقد؟

4. مخاطر السوق:

- كيف تؤثر تقلبات السوق المالية والاقتصادية على قدرة المقترضين على السداد؟
- ما هو تأثير تغير أسعار الفائدة على القروض الحالية والمستقبلية؟

5. المخاطر القانونية والتنظيمية:

- ما هي القوانين واللوائح التي تحكم عمليات الإقراض واسترداد القروض؟
- كيف يمكن للبنك التعامل مع النزاعات القانونية المتعلقة بالضمانات؟

6. المخاطر التشغيلية:

- ما هي الأنظمة والإجراءات المتبعة لتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض؟
- كيف يتم تدريب الموظفين على التعامل مع حالات عدم السداد وتصفية الضمانات؟

تساعد هذه التسؤلات في فهم الجوانب المختلفة لمخاطر القروض والضمانات البنكية وتطوير استراتيجيات فعالة لإدلتها.

وايضاً من الأسئلة الهامة التي يجب مراعاتها :

كيف تقيم البنوك مخاطر القروض؟

تُقيم البنوك مخاطر القروض من خلال تحليل العديد من العوامل، مثل:

الوضع المالي للمقترض: بما في ذلك دخله ونفقاته وموجوداته والتزاماته المالية الأخرى.

تاريخه الائتماني: أي سجله في سداد القروض السابقة.

فوع القرض: الغرض من القرض ومقدره وفرة سداذه.

تساؤلات دراسة مخاطر الضمانات البنكية تُعد ذات أهمية كبيرة، حيث تساهم في فهم وتقييم العديد من الجوانب المالية والاقتصادية. إليك بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذه التساؤلات:

1. تقييم الأصول والمخاطر: دراسة مخاطر الضمانات تساعد البنوك على تقييم قيمة وموثوقية الأصول التي تقدم كضمانات، مثل العقارات والأسهم والسندات، مما يساعدها في اتخاذ قرارات تمويل مدروسة ومستتيرة.
 2. تحديد متطلبات الرأس المالي: فهم مخاطر الضمانات يساهم في تحديد متطلبات الرأس المالي اللازمة للتعويض من هذه المخاطر، مما يعزز من قدرة البنوك على التعامل مع التقلبات الاقتصادية والمالية بشكل أفضل.
 3. تقييم القروض وتسعيرها: يساعد تحليل مخاطر الضمانات على تقييم القروض بشكل أكثر دقة وتحديد أسعار الفائدة المناسبة، مما يقلل من المخاطر الائتمانية ويحقق توازناً بين تحقيق الأرباح وتقديم التمويل بأسعار عادلة.
 4. الامتثال التنظيمي: فهم مخاطر الضمانات يساهم في تعزيز الامتثال التنظيمي للبنوك، حيث تتبع سياسات وإجراءات مناسبة للتحكم في المخاطر وضمان الامتثال للمعايير واللوائح المالية والقانونية.
 5. تقييم الأداء والاستدامة: تساعد دراسة مخاطر الضمانات على تقييم أداء القروض والضمانات على المدى الطويل، وتعزز من استدامة أنشطة البنك وقدرته على تلبية احتياجات العملاء بشكل مستمر.
- بشكل عام، فإن فهم ودراسة مخاطر الضمانات البنكية يعد أساسياً لضمان استدامة عمليات البنوك وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وتقديم خدمات مالية آمنة وموثوقة للعملاء والمستثمرين.

Research Hypotheses

عند دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها، يمكن وضع عدة فروض لتحليل الجوانب المختلفة لهذه العملية. هذه الفروض تساعد في تحديد النقاط الرئيسية التي يجب التركيز عليها وفحصها بشكل دقيق. يمكن تلخيص هذه الفروض على النحو التالي:

1. فرض مخاطر الائتمان:

- العملاء الذين لديهم تاريخ ائتماني جيد يكونون أقل عرضة للتعثّر في السداد.
- العملاء ذوو الدخل الثابت والمستقر يكونون أكثر قدرة على سداد القروض.
- الشركات التي تعمل في قطاعات مستقرة اقتصادياً تكون أقل عرضة للمخاطر.

2. فرض مخاطر السوق:

- تقلبات السوق المالية تؤثر بشكل مباشر على قدرة المقترضين على سداد القروض.
- التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على تكلفة القروض وإمكانية السداد.
- الأزمات الاقتصادية تزيد من مخاطر التخلف عن السداد.

3. فرض مخاطر السيولة:

- البنوك التي تحتفظ بمستويات عالية من السيولة تكون أكثر قدرة على مواجهة التعثرات في السداد.
- إدارة السيولة الفعالة تقلل من احتمالية التعثر المالي للبنك.

4. فرض مخاطر التشغيل:

- وجود نظم رقابة داخلية قوية يقلل من مخاطر الاحتيال والأخطاء التشغيلية.
- التكنولوجيا الحديثة تساهم في تحسين إدارة القروض وتقليل المخاطر التشغيلية.

5. فرض مخاطر الضمانات:

- الضمانات ذات القيمة العالية والمستقرة تقلل من مخاطر القروض.
- التقييم الدقيق للأصول المقدمة كضمانات يزيد من فعالية إدارة المخاطر.
- تنوع الضمانات المقدمة يقلل من المخاطر المرتبطة بتغيرات قيمة الأصول.

6. فرض الالتزام بالقوانين والتشريعات:

- الامتثال للأنظمة والقوانين المالية يقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية.
- البنوك التي تلتزم بالمعايير الدولية تكون أقل عرضة للمخاطر.

7. فرض جودة إدارة المخاطر:

- وجود سياسات وإجراءات قوية لإدارة المخاطر يعزز من قدرة البنك على التكيف مع التغيرات.
- التدريب المستمر للموظفين في مجال إدارة المخاطر يحسن من كفاءة العمليات البنكية.

8. فرض تأثير البيئة الاقتصادية:

- النمو الاقتصادي المستقر يعزز من قدرة المقترضين على السداد.
- التغيرات الاقتصادية السلبية تزيد من مخاطر التعثر في السداد.

9. فرض تأثير العلاقة بين البنك والمقترض:

- العلاقات الطويلة الأمد مع العملاء تزيد من الثقة وتقلل من مخاطر التعثر.
 - فهم البنك لاحتياجات العملاء المالية يمكنه من تقديم حلول مناسبة تقلل من المخاطر.
- كل فرض من هذه الفروض يتطلب دراسة دقيقة وتحليل شامل لضمان فهم المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية وضمانات منحها بشكل أفضل، وبالتالي تحسين إدارة هذه المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي للبنك.

Literature review

فيما يلي بعض الدراسات المحلية التي تناولت مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في المملكة العربية السعودية، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

1. إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية (2021): دراسة تناولت تأثير إدارة مخاطر السيولة على قدرة البنوك التجارية في منح القروض، مع التركيز على الحالة السعودية. تم تقديم هذه الدراسة كرسالة ماجستير في جامعة المنارة، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية.

2. دور الضمانات في التقليل من المخاطر البنكية (2022): تناولت الدراسة كيفية استخدام الضمانات البنكية كأداة لتقليل المخاطر التي تواجه البنوك عند منح القروض. ركزت الدراسة على تحليل أنواع الضمانات المختلفة وتأثيرها على تقليل معدلات التعثر .

3. تأمين مخاطر القروض البنكية: الواقع والآفاق (2023): دراسة ركزت على تقييم التحديات والفرص المتعلقة بتأمين مخاطر القروض البنكية في السعودية، مشيرة إلى كيفية تحسين الإجراءات الوقائية للتعامل مع المخاطر المحتملة.

4. الرقابة الداخلية كآلية في التقليل من مخاطر القروض في البنوك (2023): تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في البنوك السعودية في الحد من مخاطر القروض، مع تحليل ميداني لتأثير الرقابة الفعالة على تقليل نسب التعثر في السداد.

وايضاً فيما يلي بعض الدراسات العالمية التي تناولت مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث:

1. Chan, Y., & Kanatas, G. (1985): "Asymmetric valuation and the role of collateral in loan agreements"، تناولت الدراسة كيفية تأثير تقييم الضمانات غير المتكافئة على اتفاقيات القروض.
 2. Bhimani, A., & Ncube, M. (2006): "Virtual integration costs and the limits of supply chain scalability"، تناولت الدراسة تكاليف الاندماج الافتراضي وحدود قابلية التوسع في سلسلة التوريد.
 3. Ono, A., & Uesugi, I. (2009): "Role of collateral and personal guarantees in relationship lending: evidence from Japan's SME loan market"، استعرضت الدراسة دور الضمانات الشخصية والعينية في القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.
 4. Menkhoff, L., Neuberger, D., & Rungruxsirivorn, O. (2012): "Collateral and its substitutes in emerging markets' lending"، بحثت الدراسة في تأثير الضمانات وبدائلها في أسواق القروض الناشئة.
 5. Defaults in bank loans to SMEs during the financial crisis (2021): بحثت الدراسة دور الضمانات في تقليل معدلات التخلف عن السداد خلال الأزمة المالي.
- هذه الدراسات تقدم رؤى متنوعة حول كيفية التعامل مع مخاطر القروض البنكية محليا وعالميا وأهمية الضمانات في تحسين استقرار النظام المصرفي.

Theoretical principles of the study

تستند دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها للبنوك إلى العديد من المنطلقات النظرية الهامة، تشمل:

1. نظرية الائتمان:

تُعَدُّ نظرية الائتمان أساس تقييم مخاطر القروض، حيث تُحدد العوامل التي تؤثر على قوة المقترض على سداد القرض. تشمل هذه العوامل: السجل الائتماني للمقترض، ودخله، ونسبة الدين إلى الدخل، وضمانات القرض، والظروف الاقتصادية العامة.

2. نظرية السوق:

تُحلل نظرية السوق المخاطر التي تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، مما قد يؤثر على قيمة القرض. تُساعد هذه النظرية في تقييم مخاطر السوق التي تواجهها البنوك والمستثمرين.

3. نظرية التشغيل:

تُركز نظرية التشغيل على المخاطر التي تنشأ عن أخطاء بشرية أو أعطال تقنية أو أحداث غير متوقعة، مثل الكوارث الطبيعية.

تُساعد هذه النظرية في تحديد التدابير التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر التشغيل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

4. نظرية السيولة:

تُحلل نظرية السيولة المخاطر المتعلقة بصعوبة تحويل الأصول إلى نقد في وقت قصير، مما قد يُعيق قوة المقترض على الوفاء بالتزاماته.

تُساعد هذه النظرية في تقييم مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

5. نظرية الوكالة:

تُركز نظرية الوكالة على العلاقة بين المقرض والمقرض، وتُحلل المخاطر التي تنشأ عن تضارب المصالح بين الطرفين.

تُساعد هذه النظرية في تحديد آليات الحوكمة التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر الوكالة في عمليات الإقراض.

بالإضافة إلى هذه المنطلقات النظرية الأساسية، تستند دراسة مخاطر القروض البنكية والتمويل أيضًا إلى العديد من المفاهيم والمبادئ الأخرى، مثل:

تحليل المخاطر: وهو عملية تقييم أنواع ومستويات المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إدارة المخاطر: وهي مجموعة من العمليات والأنشطة التي يتم اتخاذها للحد من مخاطر القروض والتمويل.

التقليل من المخاطر: وهو تقليل احتمالية وقوع أحداث سلبية أو تقليل تأثيرها.

التحوط من المخاطر: وهو استخدام أدوات وممرسات معينة للحد من مخاطر القروض والتمويل.

التنوع: وهو توزيع المخاطر على مجموعة من الأصول أو الاستثمارات المختلفة.

تُساعد هذه المنطلقات النظرية والمفاهيم والمبادئ على فهم مخاطر القروض البنكية والتمويل بشكل أفضل وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر.

يُعد فهم هذه المنطلقات ضروريًا للمقرضين والمستثمرين والمنظمين الماليين على حدٍ سواء لضمان سلامة واستقرار النظام المالي.

المطلب الأول : مفهوم القرض أهميته.

المطلب الأول : مفهوم القرض أهميته.

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال لبنك التجري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

الفرع الأول: مفهوم القرض :

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

وَألا: القرض لغة "هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصريف دفعة واحدة أو علي أقساط في توريخ محددة . حسب العقد . و تدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر."

ثانيا : القرض اصطلاحا "باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي "ditécr" أصلها هي الكلمة اللاتينية "cr" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere"

ثالثا: أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثموره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا . و حسب تعريف " Pleroy القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزم باسترداده إمارأسمال نفسه أو ما يعادله."

و كما يقول Aulis Duit G. Petit في كتابه حول مخاطر القروض البنكية ، "منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله ."

و نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد علي ثلاثة عناصر :

- 1- الثقة : لكي يتحقق عامل الثقة علي العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.
- 2- المدة : هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.
- 3- الوفاء بالتسديد : الوفاء بلرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للقرض :

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار ، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الموال في الإنتاج و التوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية:

وَألا: تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس العقود والوعد بالوفاء.

ثانيا:منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه. فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي يدورها تساعد على التوسع في استغلال المورد الاقتصادية تحسين مستوى المعيشة.

ثالثا: وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

رابعا: المحافظة علي قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.

خامسا: القضاء علي التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القوة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.

سادسا: يمكن أيضا في الحصول علي الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للربائن (الأطراف التي تطلب القرض (مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

و نظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع و المدخزين :

1- القروض المقدمة من البنوك تحوي علي فوائد أكبر مما عليه في الأسواق.

2- إن استعمال هذه القروض تكون حواء عملية التفاوض علي عكس قروض السوق.

سابعاً: يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر, و بذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع, أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته, إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته, و لذلك تولي البنوك التجلية القروض المصرفية عناية خاصة.

ثامناً: ارتفاع نسبة القروض في مزاياات البنوك التجلية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العوائد, التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك, و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

تاسعاً: تلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة والخدمات, فالأموال المقوضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية رفع أجور العمال اللارمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة, والحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

الفرع الثالث: وظائف القروض:

و لا: وظيفة تمويل الإنتاج: إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تسوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال, و لما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الإدخالات و الاستثمارات الفودية أو الخاصة. لذا فإن اللجوء إلى البنوك و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أصبح أمراً طبيعياً و ضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية المختلفة, كما يمكن للمنتجين الحصول على القروض عن طريق إصدارهم السندات و بيعها للمشروعات و الأفراد, و هذا يساعدهم على زيادة حجم بدور الوسيط فيما بين المدخزين و المستثمرين, و هذه

الوساطة تساعد على تسهيل و تسويق و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد الوطني, هذا فضلاً عن تقديم البنوك للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخزين.

ثانياً: وظيفة تمويل الاستهلاك: إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك, حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع أجل لثمنها.

إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجري, لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة

القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة, و يكون دفع إثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة, مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن, و يساعد القرض

الاستهلاكي أيضاً على تنشيط جانب الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية, و من ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

ثالثاً: وظيفة تسوية المبادلات: إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإواء الذمم، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة على الأهمية النسبية لنقدود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد، و يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإواء الذمم بين الأطراف المختلفة يمكن ملاحظة مثل هذا التعامل و الاستخدام للنقدود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، إذ إن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية تكون الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطاً للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة، و هذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما إن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى، من أوراق مالية و كمبيالات ساعد كثراً على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها. إن الوظائف الأساسية المذكورة للقروض البنكية تنعكس أنزلها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموماً، و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصاً، و في مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار.

المطلب الثاني: مصادر القروض.

الفرع الأول :عدم اكتمال السوق

للعديد من المقرضين ، مثل الشوكات الصغرى التي لا تستطيع إصدار ورقة تجارية ، لا يوجد لائتمان البنك بدائل و لذلك إذا خفض الاحتياطي الفيوالي احتياطات البنوك قللت البنوك لهذا قروضها ، فبعض الشوكات لن تحصل بعد الآن علي الأموال التي تحتاجها لتنفيذ وامج استثماراتها ، إما لأن البنوك تضبط توزيع ائتمانيها أو لأنها تتقاضى الآن سعر فائدة مرتفع لدرجة أنها لا تريد الاقتراض بعد الآن. أما الشوكات الكبرى تتأثر بصورة أقل لأن سعر الفائدة علي الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة علي قروض البنوك.

الفرع الثاني: أثر السياسة النقدية علي القوة الائتمانية للمقرضين المحتملين :

فبينما ترتفع أسعار الفائدة تتدهور مزايا شوكات عديدة. فلابد أن يدفعوا فائدة أكثر لقروضهم ذات الأسعار المتغيرة غير المسددة بالضبط عند الوقت الذي قاد فيه السياسة النقدية التقليدية من خفض السوق لمنتجاتها . أكثر من ذلك، بينما تنحدر أسعار الأصول، قيمة الضمانات التي يستطيعون تقديمها للمقرضين كذلك. لذلك ترفع السياسة النقدية سعر الفائدة الذي يجب أن تدفعه شوكات كثرة بطريقتين :

السعر الصافي للفائدة يرتفع أقساطه التي أن تدفعها العديد من الشوكات ، خاصة الشوكات الصغرى . بالإضافة لذلك ، بما أن الشوكات أصبحت الآن مقرضين أكثر تعوضاً للخطر ، قد تضبط البنوك التوزيع عليهم . لذلك تهبط استثماراتهم.

و يوجد خلاف هام حول أهمية قناة (مصادر) الائتمان (القروض) يسال النقاد هل البنوك مجوة حقا علي اقتطاع القروض بكل هذا القدر عندما تقلل عمليات السوق المفتوحة من احتياطاتها. لماذا لا يستطيعون بيع CDS (شهادات الإيداع) كوى (التي في مقابلها لا يوجد احتياج) و يستعيدون احتياجاتهم بهذه الطريقة ؟ يجب مؤيدو وجهة نظر الائتمان بأنه لبعض البنوك ، خاصة للبنوك الأقل شهرة ، فان بيع CDS كوى إضافية (و بالتالي ليست مؤمنة بالكامل) قد تكون مكلفة.

1. المطلب الثاني : مصادر القروض.

1.1. المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية

بنك التنمية الاجتماعية في السعودية يقدم مجموعة متنوعة من القروض التي تهدف إلى دعم الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذه بعض أنواعها :

1. قروض الأسرة:

- هدف القرض: دعم الأسر السعودية ذات الدخل المحدود لتحسين مستوياتها المعيشية.
- شروط القرض: يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون الدخل الشهري أقل من حد معين، وأن يكون لديه سجل ائتماني جيد.

2. قروض الزواج:

- هدف القرض: مساعدة الشباب السعودي على الزواج وتأسيس حياة أسرية مستقرة.
- شروط القرض: يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون الزواج للمرة الأولى، وأن يكون الدخل الشهري أقل من حد معين.

3. قروض الترميم:

- هدف القرض: تمويل أعمال ترميم وصيانة المنازل القائمة لتحسين ظروف السكن.
- شروط القرض: يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون المنزل المراد ترميمه ملكاً له، وأن يكون قد مضى على بنائه مدة معينة.

4. قروض كنف:

- هدف القرض: دعم النساء الأرامل والمطلقات لتحسين ظروفهن المعيشية.
- شروط القرض: يجب أن تكون المتقدمة سعودية الجنسية، وأرملة أو مطلقة، وأن يكون لديها دخل شهري أقل من حد معين.

5. قروض آهل:

- هدف القرض: تقديم الدعم المالي للأسر السعودية لتلبية احتياجاتها الأساسية.
- شروط القرض: يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون قد سدد جميع أقساط القروض السابقة من البنك، وأن يكون دخله الشهري أقل من حد معين.

6. قروض الأعمال:

- هدف القرض: دعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لبدء أو تطوير أعمالهم.
- أعمالهم.
- أنواع قروض الأعمال:
- قروض تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تشمل تمويل بدء التشغيل وتوسعة الأعمال.
- قروض الأسر المنتجة: دعم الأسر التي تعمل في المشاريع المنزلية لتحسين إنتاجيتها وتسويق منتجاتها.
- قروض الامتياز التجاري: تمويل الحصول على حقوق الامتياز التجاري للمشاريع الناجحة.
- شروط القرض: تعتمد الشروط على نوع القرض ومتطلبات المشروع، وتشمل عادة تقديم دراسة جدوى للمشروع.

7. قروض حاضنات ومسرعات الأعمال:

- هدف القرض: دعم حاضنات الأعمال والمسرعات لتوفير بيئة ملائمة لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة.
- شروط القرض: يجب أن تكون الجهة المتقدمة مرخصة من الجهات المعنية، وأن تقدم خطة عمل واضحة لدعم رواد الأعمال.

8. قروض تمويل الأصول الثابتة:

- هدف القرض: تمويل شراء الأصول الثابتة مثل الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - شروط القرض: تقديم دراسة جدوى تبين الحاجة للأصول وكيفية استخدامها لتحقيق الربحية.
- كل نوع من هذه القروض يأتي مع مجموعة من الشروط والمعايير الخاصة به، والتي تهدف إلى ضمان استخدام القروض بطريقة فعالة ومستدامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

شروط الحصول على قرض السيارة من بنك التنمية الاجتماعية:

1. الجنسية:

- يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية.

2. العمر:

- يجب أن يكون عمر المتقدم بين 18 و60 عامًا.

3. الدخل الشهري:

- يجب ألا يتجاوز الدخل الشهري للمتقدم 14,000 ريال سعودي.

4. الوضع الائتماني:

- يجب أن يكون لدى المتقدم سجل ائتماني جيد، بمعنى عدم وجود تعثرات مالية أو تأخير في السداد لقروض أخرى.

5. نوع السيارة:

- يحدد البنك أنواع السيارات التي يمكن تمويلها، وعادةً ما تكون السيارات جديدة أو مستعملة بحالة جيدة.
- يجب أن تكون السيارة المستخدمة لأغراض تجارية أو لتوليد دخل، وليس للاستخدام الشخصي فقط.

6. التأمين:

- يجب أن يكون لدى السيارة تأمين شامل يغطي كافة المخاطر المحتملة.

7. الضمانات:

- قد يطلب البنك تقديم ضمانات معينة مثل كفيل أو ضمانات أخرى حسب سياسة البنك.

8. مدة التمويل:

- يحدد البنك مدة سداد القرض والتي يمكن أن تصل إلى خمس سنوات، حسب نوع السيارة وقيمة التمويل.

9. الوثائق المطلوبة:

- تقديم الأوراق الثبوتية مثل الهوية الوطنية، وثيقة الراتب أو إثبات الدخل، بالإضافة إلى أي مستندات أخرى يطلبها البنك.
- تقديم عرض سعر للسيارة المراد شراؤها من الوكيل أو البائع.

10. استخدام السيارة:

- يجب على المتقدم الالتزام باستخدام السيارة للأغراض المحددة في عقد التمويل، وعادةً ما تكون لأغراض العمل أو توليد الدخل.
- عملية التقديم:

1. تقديم الطلب:

- يتم تقديم طلب التمويل من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو زيارة أحد فروع البنك.

2. مراجعة الطلب:

- يقوم البنك بمراجعة الطلب والتحقق من استيفاء كافة الشروط والمتطلبات.

3. توقيع العقد:

- بعد الموافقة على الطلب، يتم توقيع عقد التمويل بين البنك والمتقدم.

4. صرف التمويل:

- يتم صرف مبلغ التمويل وفقاً للاتفاق، عادةً مباشرة إلى البائع أو الوكيل المعتمد.

بنك التنمية الاجتماعية في السعودية يقدم قروضه بدون فوائد (حيث يتم تمويلها بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية) أو بفوائد منخفضة جدًا، مما يتيح للمستفيدين الحصول على تمويل ميسر يلبي احتياجاتهم المالية. إليكم بعض النقاط المهمة حول فوائد القروض في بنك التنمية الاجتماعية:

1. قروض بدون فوائد (قروض حسنة):

- بنك التنمية الاجتماعية يقدم العديد من القروض الحسنة، وهي قروض تُمنح بدون فوائد لتحقيق أهداف تنموية واجتماعية.
- هذه القروض تتضمن قروض الزواج، قروض الترميم، قروض الأسرة، وقروض كنف للمطلقات والأرامل.

2. رسوم الخدمة الإدارية:

- على الرغم من أن القروض تكون بدون فوائد، قد يفرض البنك رسوم خدمة إدارية بسيطة لتغطية التكاليف الإدارية والإجرائية المتعلقة بمنح القرض.
- هذه الرسوم تكون عادةً رمزية مقارنة بالفوائد التي قد تفرضها البنوك التجارية.

3. الشفافية في الرسوم:

- بنك التنمية الاجتماعية يحرص على الشفافية في التعامل مع العملاء، حيث يتم توضيح جميع الرسوم والخدمات الإدارية بشكل مفصل عند التقديم على القرض.

4. إعفاءات في حالات خاصة:

- في بعض الحالات، قد يقدم البنك إعفاءات من السداد أو تخفيضًا في الرسوم بناءً على ظروف المستفيدين، مثل حالات الوفاة أو العجز الكلي الدائم.

5. الدعم الحكومي:

- بصفته بنكًا حكوميًا، يحصل بنك التنمية الاجتماعية على دعم من الحكومة السعودية لتقديم هذه القروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة جدًا، مما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية للدولة.

الفوائد الأخرى غير المالية:

1. دعم ريادة الأعمال: تقديم القروض لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساعد على خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد المحلي.
2. تحسين مستوى المعيشة: من خلال تمويل ترميم المنازل أو تغطية تكاليف الزواج، يساهم البنك في تحسين مستوى المعيشة للفئات المستهدفة.
3. تعزيز الشمول المالي: البنك يساعد في دمج الفئات غير المخدومة ماليًا في النظام المالي.

بشكل عام، فوائد القروض من بنك التنمية الاجتماعية تتمثل في التسهيلات المالية الميسرة التي يقدمها للمستفيدين، مما يساهم في تحقيق أهدافهم الشخصية والتنموية بدون تحمل أعباء الفوائد العالية.

1. المطلب الثاني : مصادر القروض.

1.2. المطلب الرابع : عمليات و معايير منح القروض

المطلب الرابع : عمليات و معايير منح القروض :

الفروع الأول: سياسة الإقراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح القروض و متابعتها و تحصيلها، و بناءا على ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بواجهاتها المختلفة، و أن تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية، المعنية بنشاط الإقراض.

الفروع الثاني :مكونات سياسة الإقراض:

تشمل سياسة الإقراض المكونات التالية :

وَألا: تحديد الحجم الإجمالي للقروض: ويقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك إن يمنحها لعملائه ككل، و كذلك إجمالي القروض التي يمكن إن يمنحها للعميل الواحد، و عادة ما تنقيد البنوك التجارية في هذا المجال بالتعليمات و كذا القواعد التي يضعها البنك المركزي. ثانيا: تحديد المنطقة التي يخدمها البنك: و يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم المورد المناخية و المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة، فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة و حاجة كل منها للقروض، و يضاف إلى ذلك مدى قوة البنك على التحكم في إدرة هذه القروض و الوقاية عليها.

ثالثا: تحديد أنواع القروض: يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، و ترجع أهمية تحديد أنواع القروض الممنوحة إلى الارتباط المزوج بين نوع القرض و طبيعة كل من نشاط المقرض و نشاط البنك، و هذا الأخير قد يكون مقيدا كلياً أو جزئياً بالقوانين السارية في الدولة، و التعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، و من ناحية أخرى فان طبيعة مصادر الأموال في البنك و خاصة الودائع يمكن إن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها. رابعا: تحديد سلطات منح القروض: يتم وضع حد معين للمبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة، و في هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك. ١- البنوك ذات الوحدة الواحدة: في هذا النوع من البنوك فان الذي يباشر عملية الإقراض للعملاء هو الموظف المختص بالقروض، و الذي يكون مقيدا لحد معين بقيمة القرض التي لا يمكن تجلّزها، و القروض التي تريد عن هذا الحد يملك سلطة الموافقة عليها كبار الموظفين المعنيين بالإقراض، و ذلك في حدود مبلغ معين أيضا و ما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض أمر البحث فيه.

ب-البنوك ذات الفروع : و في هذا النوع من البنوك تتنوع سلطة منح القروض من رئيس مجلس الإدارة إلى مدير الائتمان إلى مدير الفرع, أي وجود قدر من اللامركزية و بالتالي يكون لكل مدير فرع حد معين لمبلغ القرض الذي يمكن أن يوافق عليه, وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بالموافقة مدير عام للائتمان أو لجنة القروض ,أو رئيس مجلس الإدارة.

خامسا: تحديد سعر الفائدة على القرض: يحظى تحديد سعر الفائدة على القرض بإحكام كبير , و تتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثرة منها: أسعار الفائدة السائدة في السوق, و درجة المنافسة بين البنوك , و حجم الطلب على القروض. و عندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها ,فان ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة عينية لسعر الفائدة على القروض.و لكن قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر, و بعبارة أخرى فان البنك قد يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي, بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض, أو نوعية العميل المقترض.

سادسا: تحديد استحقاق القرض: أي يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه من قروض, و التي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات مع مراعاة انه كلما زاد اجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده. ووضع إطار استحقاق القروض يعني تحديد ما هو المقصود بالآجل القصير و المتوسط و الطويل, و هنا تختلف الآجال من بنك لآخر.

سابعا: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها ,و التي تتوقف على الظروف المحيطة و عادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق, كما يحدد البنك أيضا هامش الأمان بالنسبة للأصول المقدمة للضمان. فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فان البنك يحدد صفات طالب القرض في إن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات ,و لديه دخل ثابت, كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة ,و بالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة و أماكن وجودها و هامش الضمان المطلوب.

ثامنا: مجالات الإقراض غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها, بغض النظر عن ماهية هذه المجالات و الحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات , أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدلة البنك منع الإقراض في مجالات صناعات متقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى زلّات ,أو في مجال صناعة الأسلحة أو السجائر.

الفرع الثالث : دراسة طلبات القروض و الوثائق اللازمة لذلك.

منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك الى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها ، و من أجل التقليل من هذه المخاطر و وضع قروض مناسبة ، فان المصوفي يتبع الإجراءات التالية :

_الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني ، المحيط الاقتصادي ، الاجتماعي و الماليالخ.

_ القيام بدراسة السوق ، المنقوج بالإضافة الي دراسة تقنيات الإنتاج.

_ يهتم كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة.

_ تحليل حاجيات التمويل لربون ، و أخرا أخذ الضمانات المناسبة و هذه هي مختلف الجوانب التي ستدرس علي مسقوي البنك.

كما يكون طلب القرض مرفقا بوثائق و بيانات قانونية و مالية، محاسبية، و أخرى تفيد البنك في معرفة و تقييم الوضعية الحقيقية للمشروع .

وُلا: دراسة طلبات القروض :

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة جدا و لهذا فهي تعتمد في ذلك علي دراسة دقيقة لعوامل

عدة نذكر منها :

1- دراسة العوامل الإنسانية :

تتركز الدراسة علي أهم عنصر في الائتمان و هو عنصر الثقة الذي يتحدد بمعايير متمثلة في زاهة و كفاءة الربون ، و مدي التزاماته بتعهداته تجاه المتعاملين معه ، و تختلف هذه الثقة باختلاف أحجام المؤسسات ، فمن السهل وضع الثقة في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لان صاحبها هو المسير باختلاف المؤسسات الكوى التي يتعدد المسؤولون فيها و بالتالي مصالح الأشخاص فتكون محادثات مع المسؤولين ضرورية لمعرفة المؤسسة عن قرب، إضافة الي ما يمكن الحصول عليه من المعلومات من المصادر الخرجية مثل البنوك الأخرى و الموردين ، و نشوات الديوان الوطني الإحصاء ،و الغرفة التجارية و كذا الحوادث الرسمية و المحاكم أما بالنسبة لثقة الربون اتجاه المصوف فهي متمثلة في الثقة في قراته علي عدم إفشاء أسوره أو معلومات تخص نشاطه ، الثقة في قراته التحليلية ، و الثقة في جدية رأائه و نصائحه.

2- دراسة السوق :

توجد مؤشرات خرجية عن إدارة المؤسسة، يكون أساسها العامل الاقتصادي الذي يستوجب دراسة نشاط المؤسسة و كذا دراسة جانبها الصناعي و التجاري علي المدى المتوسط و البعيد و درجة الإقبال علي المنتجات (منتجات المؤسسة أو المنشأة) كذا مدي استقرار أسعار بيعها ، إضافة الي دراسة درجة المنافسة ، مكرها نوع نشاطها.

كما يحول المصوفي في رواسته الي جمع أقصى المعلومات حول السوق و اتجاهه (حالة انكماش اقتصادي ، نمو أو اتجاه الي إعادة النمو).

3-الأجل المدة :

كلما كانت مدة القرض طويلة كلما زادت المخاطر التي تتعرض إليها الأموال الموظفة ، وكلما كانت عملية الائتمان قصوة الأجل لأصعب ، كانت القروض المتعلقة بها أقرب الي الصواب .
فعندما تكون بعيدة الأجل تكثر المخاطر و تتعدد احتمالاتها و يضعف التنبؤ من سداد المبالغ المقرضة في الترخي
المحدد، وعلي العموم بالنسبة لقروض الاستغلال يتعلق الأمر بمدة قصوة الأجل.

4- المحيط الاقتصادي و النقدي :

إن الظروف الاقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا علي المؤسسة أو المشروع إذ أن ركود الاقتصاد هو حاجز أمام تطورها و هذا ما يؤثر علي مرد وديتها .
و بالتالي قوة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها ، كما أن البنك من جهة لا يغفل عن مدى تأثير القوانين التشريعية الحكومية علي نشاط المؤسسة المقرضة و إمكانياتها المالية ، فقوانين الضرائب مثلا تؤثر علي مورد التمويل الداخلي كما لا يخفي علي أحد أهمية السياسة النقدية التي يتبعها البلد و المتمثلة في معدلات الفائدة ، معدل الخصم ، إعادة الخصم ، تأطير القروض ، و كذا سياسة السوق المفتوح.

ثانيا: الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض :

1- بالنسبة لتكوين ملف قرض استغلال نجد :

أ . الوثائق القانونية الإدارية :

- طلب القرض الموقع .

- نسخة من السجل التجاري المصادق عليه .

- نسخة للكشف الرسمي للإعلانات .

- نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار .

ب . الوثائق المحاسبية و المالية :

يجب أن يصادق عليها محاسب محترف

- ثلاث مزايايات تقديرية و ملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة .

-زيادة عن المزايايات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين .

- المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير مزاياية افتتاحية و تقديرية للنشاط الموالي .

-الحالة المحاسبية و مخطط التمويل .

ج . الوثائق الضريبية :

وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر .

2- بالنسبة لتكوين ملف قرض استثمار نجد :

أ . الوثائق القانونية و الإدارية :

- توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.
- نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له .
- نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار ، ممنوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمارات.
- نسخة لخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ب . وثائق محاسبية و ضريبية :

- الموازنة النهائية و جدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة .
- ميزانية جدول الحسابات التقديرية ل 5 سنوات.
- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.
- ج . الوثائق الاقتصادية و المالية :
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- الفاتورة الشككية أو العقود التجارية الحالية.
- تقديم حالة وصفية و تنبؤية للأعمال المحققة.
- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع.
- شوح تفصيلي و تقديري لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب هندسة معملية.

د . الوثائق التقنية :

- رخصة البناء .
- المخطط المعملي و أشكال الهياكل.
- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار .
- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشروع الإنتاجية و مواد البناء.....الخ

1. المطلب الثاني : مصادر القروض.

1.3. المطلب الخامس: الضمانات المصرفية

المطلب الخامس: الضمانات المصرفية

لقد شهدت الضمانات المصرفية تطورا عبر العصور ، فمنذ عام 1804 الي يومنا هذا عرفت الضمانات المصرفية تغيرات و تطورات حيث بدأت مرحلة تحسين الضمانات الكلاسيكية ، و انتهت هذه المرحلة بفقدان جزء من أهميتها بالنسبة للدائنين الذين أصبحوا يبحثون عن ضمانات تكون بديلة عن سابقتها . وهذا ما جعل المشوعين الي العمل لود الاعتبار لها حيث عرفت تطورا في القرن السابق.

الفوع الأول : مفهوم الضمان.

لم يرد عنه المشروع مفهوم دقيق للضمان المصرفي حيث ن سجل فراغ قانوني في هذا المسقوي غير أن الجانب التطبيقي هو الذب يجعلنا نقول أن الضمان هو "الزام غير قابل للإلغاء ، يلتزم فيه الضامن بأمر من المعطي للأمر و تحت حساب هذا الخير دفع مبلغ محدد للمستفيد في حالة ما إذا كان هذا الأخير لاحظ وجود خلل أو تعسر من الطرف الآخر في تنفيذ الواجبات التعاقدية. "

فهو بذلك أي الضمانات " :تتمتع المؤسسة بامتيازات علي جميع الأملاك المنقولة و الديون و الأرصدة المسجلة في الحسابات ضمانا لإيفاء كل مبلغ يقرتب كأصل دين أو فوائد أو مصريف للبنوك و المؤسسات المالية أو مخصص لها كضمانة لإيفاء السندات المطهورة لها أو المسلمة لها كأمانة و كذلك لضمان تنفيذ أي تعهد اتجاهها بكفالة أو بكفل أو كتاب ضمان."

في حين و بلغة القانون "هو الزام بلادة منفودة و الذي لا يكون نافذا إلا إذا تعذر علي المضمون دفع المبلغ المقرر فهو بذلك الزام عرضي قد يتحقق و عندئذ البنك لا يتحمل أي خسائر."

من كل ما سبق يتضح لنا أن الضمانات البنكية عبلة عن وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول علي قروض من البنك و من جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك في الحصول علي أمواله التي أقوضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد العملاء لديونهم.

الفوع الثاني :الضمانات الحقيقية .

إن الإقراض البنكي يقوم أساسا علي الثقة بين المقرض و المقرض و وعد هذا الأخير بالتسديد أجلا . لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد و بالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرداد حقه في الآجال المحددة و نظريا تنقسم الضمانات إلي قسمين هما الضمانات الحقيقية و الضمانات الشخصية. الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجري، في حالة عدم القوة عن التسديد عند حلول ميعاد استحقاق الدين و يمكن تجسيد هذه الضمانات في ثلاث أنواع :

وَألا: الوهن الرسمي :

الوهن الرسمي هي تأمينات عينية تعبر عن رادة التعهد في عقد مكتوب من طرف الموثق . في حالة عدم التسديد في ميعاد الاستحقاق يستطيع الدائن بيع أموال ثابتة لكي يدفع لنفسه ، فالوهن الرسمي يستعمل بكثير في قروض الاستثمار عقارات ، منزل.

و عرفه المشروع الخوازي³ في القانون المدني المادة 882 منه "الوهن السمي يكسب به الدائن حقا عينيا علي عقار لوفاء دينه ، يكون له بمقتضاه أن يتقدم علي الدائنين العاديين و التاليين له في المرتبة في انتفاء حقه من ثمن العقار في أي بلد كان . "

ثانيا: الوهن الحيزي :

الوهن الحيزي عقد يلتزم به شخص ضمانا لدينه عليه أو علي غوه بأن يسلم الي الدائن أو إلي أجنبي يعينه المتعاقدين شيئا يقرتب عليه الوهن حقا عينيا يخول له الحبس الي أن يستوفي الدين ، من جهة أخرى لا يكون محل الوهن الحيزي إلا ما يمكن بيعه استقلالا بالوارد العلني أو عقار.

من هنا فزي للوهن الحيلري أنواع هي :

- الوهن الحيلري للمعدات و الأتوات .
- الوهن الحيلري للمحلات التجلرية.
- الوهن الحيلري علي العقرات.
- الوهن الحيلري للصفتات العمومية.
- الوهن الحيلري للأوراق التجلرية.

ثالثا: الأولويات :

الأولوية هي حق مموح من طوف القانون لعدد معين من الدائنين و يمكن أن تكون أيضا علي العقرات و المنقولات.

الفرع الثالث : الضمانات الشخصية.

عكس الضمانات الحقيقية التي توجد فيها سهولة في تحديد و تغطية مخاطر القرض لوجود مقابل مادي ، فالضمانات الشخصية هي تعهد من شخص قد يكون هذا الشخص هيئة مالية كالدولة أو الجماعات المحلية أن يسدد دين المدين إذا كان الدائن غير قادر علي ذلك عند حول ميعاد الاستحقاق ولضمانات الشخصية أنواع هي :

و لا: الكفالة :

هي ابتكار لعرف المصرفي خدمة للعمليات المتعلقة بالاقتصاد عموما حيث أن تقديمها يمثل البديل المقبول عن النقد المطلوب دفعة من المكفول لتأمين عمل معين حيث تؤدي في هذا الإطار عملا تجليا ، رغم أنها مدينة بطبعها حسب ما ورد في القانون المدني الجزائري المادة 651 منه.

و تجدر الإشارة الي ان الكفالة من أهم الضمانات الشخصية الهادفة الي تحقيق مصلحة كل من الدائن و المدين من حيث تسهيل عملية الائتمان حيث أنها تمثل للأول وسيلة أ من و طمأنينة للدائن و هذا الوجود طوف آخر يمكن أن يسأل وفاء الدين فهي بذلك تحقق له :

- الثقة الغير المحدودة.

- لا تلقي عليه أعباء معينة كتلك التي تلقي عليه في الوهن أو غره من الضمانات كالالتزام بالمحافظة علي الشيء الموهون.

في حين و بالنسبة للمدين فإنها تسمح له بالحصول علي ما يحتاجه من قروض كما نجد لها نوعين :

أ . الكفالة البسيطة :

هو عقد يعطي للكفيل بمناقشة الدائن عن الأموال المتكفل بها ، كما أن له الحق في تجديد العقد اتجاه المدين.

ب - الكفالة النظامية :

هذا النوع من الكفالات يجعل الكفيل كالمدين الرئيسي له نفس الالتزامات و في هذه الحالة فان الدائن يختار عند تليخ الاستحقاق الأكثر قوة علي التسديد كما أن هذا النوع يعد أكثر ضمانا للدائن و أكثر راحة له عن العقد العادي.

ثانيا: الضمان الاضافي :

الضمان "الضافي الاحتياطي" هو الالتزام بمنحه شخص في العادة هو البنك بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها مدين الأوراق التجلرية فهو تعهد يضمن القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجلرية.

فالضمان الإضافي يهدف الي تأكيد عملية دفع الحقوق المالية و الذي لا يكون إلا بتوقيع الضامن علي الورقة المالية
ليمثل تعهد بالوفاء و الالتزام و معني هذا أنه مرتبط بمفهوم الشخص و التعهد عن طريق العقد المبرم بين الطرفين (البنك و العميل) .

حيث أنه يعبر عن معاملة تجارية و تجدر الإشارة الي أن الضمان الإضافي شكلين هما :
الشكل الأول : علي الورقة التي يتم من خلالها الدفع و هذا بوضع عبلة مقبول كضمان.
الشكل الثاني : يأخذ الضمان الإضافي صيغة العقد يعبر عنه من خلال عبلة مقبول كضمان.
ملاحظة :

الضمان الإضافي يختلف عن الكفالة من حيث أنهما لا يلتقيان إلا في صيغة الاستظهار في حين أن هناك شبه من
الناحية القانونية و الاقتصادية.

1. المطلب الثاني : مصادر القروض.

1.4. المطلب السادس :مخاطر القروض المصرفية

المطلب السادس :مخاطر القروض المصرفية
عندما يقوم البنك بعملية التحليل لجميع أعمال المؤسسة و التأكد من صحة مشليعيها ، يقوم بعد ذلك بتقييم المخاطر
الممكن أن يتعرض لها في حالة قبوله تمويل المؤسسة كون القروض و المخاطر يتماشيان معا ، الأمر الذي جعل
البنك يحذر معزبائه و مع محيطه ، لأن أدني خطر يمكن أن يحدث ينعكس مباشرة علي التحليل الواسمالي الدقيق
للبنك.

الفوع الأول :مفهوم المخاطرة.

إن واسة المخطر أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خرجة عن سيطرتنا و هدف هذه
الواسة هو تحليل أنماط اتخاذ القرار في حالة التأكد ، فالمصرف يخشي أن يتخلف مدينه عن القيام بالتزاماته في المدة
المحددة و هذا يعني أن المخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقروض تسديد مبلغ
القرض، خاصة و أن الاقتراض يتضمن تأجيل الدفع و الوديعة به في المستقبل، و يمكن تقديم مفهوم المخاطرة

كما يلي :

"•الوأم يحمل في طياته رتياب موفوق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أخسرة ."
"•تمثل المخاطرة بالنسبة للبعض الخسرة القصوى و للبعض الآخر تشتت النتائج ، يستطاع تقوده بمعامل التشتت ."

الانحراف المعيلي "، و هناك من يرى تسيير المخاطر تسيير الكورث.
Ferrière _ ل و قد عرف "الخطر" في الحقيقة لا يوجد قرض معفي من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به،
فان وجد القرض حتما وجد الخطر الموافق له .
"و من الكلمة اللاتينية " Resca. أخذت كلمة Risque . المخاطرة مفهومها المعبر عن الانقطاع بالنسبة لحالة
منتظرة و هو انحراف عن المتوقع . "

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية
للأخطار مصادر مختلفة ، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ،
و منها ماله علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض و منها كذلك ما هو بعملية تسيير البنك و
نوع القرض المطلوب.
و من ثم فإن أهم المخاطر التي سنعرضها من خلال موضوعنا هذا تتمثل في :

Les Risque De Taux D'intérêt أولا: خطر سعر الفائدة
هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة ، و نظرا لتطورات
اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر علي وضعية البنك و يشكل هذا النوع من المخاطر
خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى
فالفارق بين المعدلات الفائدة من سنة الي أخرى يؤثر علي مرد ودية البنك حيث يمكن أن
يرتفع معدل الاقراض و بالتالي تحدث خسارة ، ولا بد من البنك أن يحصل علي موارد بأقل
التكاليف الممكنة سواء في إطار علاقاته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر.

Le Risque De Change ثانيا: خطر سعر الصرف
هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف
للعملات نسبة الي العملة الأجنبية المرجعة للبنك لذا يجب التمييز بين:
أ – الوضعية الكلية لسعر الصرف :
و يعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية و الديون كذلك بالعملات الأجنبية و هو ما
يسمي بـ " الرصيد الصافي " .
ب – وضعية سعر الصرف :
و هي تحديد الديون و الحقوق بالعملات الأجنبية ، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل
من الديون بنفس تلك العملة ، في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي الي :
- وضعية سيئة : إذا ارتفع سعر صرف العملة.
- وضعية حسنة : إذا انخفض سعر صرف العملة.
علي العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في هذه الحالة البنك في وضعية
طويلة يؤدي هذا الي :
- وضعية حسنة : إذا ارتفع سعر العملة.
- وضعية سيئة : إذا انخفض سعر العملة.

Le Risque De Liquidité ثالثا: خطر السيولة

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو أجل دفع قروض استلقتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية الا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له و من جهة أخرى بالوضع الخارجية للأسواق المالية و إمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية :

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين.
- تذبذب صورة البنك ، عدم وضع الثقة فيه من طرف محمل منشط الساحة المالية و البنكية.
- حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي الي تدهور الوضع المالية للبنك.

ففي هذه الحالة- خطر السيولة - يجد البنك نفسه مرغما الي التوجه نحو السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية و هذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة .

أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فانه يلجأ الي بنك الجزائر لطلب قرض ، و هنا يطبق عليه معدل فائدة أكبر من الذي يطبق علي القروض الممنوحة لزيائنه.

Le Risque De Crédit رابعا: خطر القرض

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد و هو من أسباب إفلاس معظم البنوك.

أ - خطر عدم التسديد :

يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوأ من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد ، و يحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال ، ويرتبط هذا الخطر أساسا بنشاط المؤسسة ، إنشاءها و كيفية تسييرها و كذا زبائن المؤسسة و السوق الذي تتحرك فيه.

ب - خطر التجميد :

يقصد به عدم تسديد الزبون الديون المقرضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق و تواريخ التسديد ، و ينعكس هذا مباشرة علي البنك إذ أن هذا الأخير يشغل بودائع عملائه، فعندما يوافق علي منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست مالكا له ، في حين أن أصحاب هذه الأموال قد يسحبوا من حساباتهم أموالا في أي وقت ، فالخطر الذي يمكن أن يواجهه البنك من طرف المودعين باعتبار أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها و بالتالي تعتبر أموالا مجمدة.

Le Risque De Marche خامسا:خطر السوق
و هي المخاطرة التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في
سعر الفائدة و سعر الصرف.

Le Risque De Solvabilité سادسا:خطر القدرة علي الوفاء بالدين
هو ذلك الخطر الذي يكون فيه رأس المال الخاص غير كاف للامتصاص الخسائر المحتملة و
الحذر من هذا الخطر يجب التنظيم المحكم للأرصدة الأدنى لرأس المال.

Methodology and research methods

المقدمة :

منهجية مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك :

منهجية طرق البحث في دراسة إدارة مخاطر القروض ومنحها في البنوك تتضمن عدة خطوات أساسية: تحديد المشكلة والأهداف البحثية-تصميم الدراسة-البيانات-تحليل البيانات-تفسير النتائج والاستنتاجات-كتابة التقرير النهائي

باستخدام هذه الخطوات، يمكن للباحثين والمحليلين إجراء دراسات شاملة حول إدارة مخاطر القروض في البنوك، مما يساهم في تحسين السياسات المالية وتعزيز استقرار النظام المالي.

الهدف:

يهدف هذا البحث إلى استعراض المنهجيات وطرق البحث المختلفة المستخدمة لدراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك

المنهجيات:

المنهجية التحليلية:

تُستخدم لتحليل البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتحديد مستوى مخاطر القروض. تتضمن تحليل البيانات التاريخية والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية.

المنهجية التجريبية:

تُستخدم لاختبار نماذج مختلفة لتقييم مخاطر القروض.

تتضمن إجراء تجارب محاكاة أو دراسات حالة.

المنهجية الاستقصائية:

تُستخدم لجمع البيانات من المقترضين والمؤسسات المالية لفهم سلوكياتهم وعوامل المخاطر المرتبطة بالقروض. تتضمن إجراء مقابلات أو استطلاعات رأي.

طرق البحث:

النمذجة الإحصائية:

تُستخدم لتطوير نماذج إحصائية لتقييم مخاطر القروض.
تتضمن استخدام تقنيات مثل تحليل الانحدار والتعلم الآلي.

تحليل المخاطر:

يُستخدم لتحديد وتقييم مختلف أنواع مخاطر القروض.
تتضمن تحليل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.
اختبار الإجهاد:

يُستخدم لتقييم قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل سيناريوهات اقتصادية سلبية.
تتضمن محاكاة تأثير الأحداث مثل الركود أو الأزمات المالية.
المصادر:

بيانات البنوك والمؤسسات المالية:

تُعدّ مصدرًا رئيسيًا لجمع البيانات حول مخاطر القروض.
يمكن الحصول على هذه البيانات من التقارير المالية والبيانات الداخلية.
البيانات الحكومية:
تُوفّر البيانات الحكومية معلومات حول الاقتصاد الكلي وظروف السوق، والتي يمكن استخدامها لتقييم مخاطر القروض.
الدراسات الأكاديمية:
تُقدّم الدراسات الأكاديمية نظريات وبحوثًا جديدة حول مخاطر القروض.
البحوث الاستقصائية:
تُقدّم البحوث الاستقصائية معلومات حول سلوكيات المقترضين والمؤسسات المالية.
التحديات:

الحصول على البيانات:

قد يكون من الصعب الحصول على بيانات دقيقة وحديثة حول مخاطر القروض.
تعقيد المخاطر:
تُعدّ مخاطر القروض معقدة ومتعددة الأبعاد، ممّا قد يُصعّب تقييمها.
التغيرات في البيئة الاقتصادية:
قد تؤثر التغيرات في البيئة الاقتصادية على مخاطر القروض، ممّا يتطلب تحديثًا مستمرًا لنماذج التقييم.
الخاتمة:

تُعدّ دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها مهمةً لضمان سلامة واستقرار النظام المالي. توفر المنهجيات وطرق البحث المختلفة أدوات قيّمة لتقييم هذه المخاطر.

Study tools

أدوات الدراسة :

أدوات تحليل مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك :

مقدمة:

تُعدّ عملية تحليل مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك ضرورية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي، وتقليل الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية.

وتتوفر العديد من الأدوات التي تُساعد في هذه العملية، وتتنوع هذه الأدوات في تعقيدها ونطاقها وفعاليتها.

فيما يلي بعض من أهم أدوات تحليل مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك:

1. أدوات تحليل البيانات:

البرامج الإحصائية: مثل SPSS و R و SAS، تُستخدم لتحليل البيانات المالية وتحديد أنماط المخاطر.
أدوات استخراج البيانات: مثل Python و SQL، تُستخدم لاستخراج البيانات من مختلف المصادر وتحويلها إلى تنسيقات قابلة للتحليل.
أدوات التصور البياني: مثل Tableau و Power BI، تُستخدم لإنشاء رسومات بيانية ومخططات توضيحية لعرض نتائج التحليل.

2. أدوات تقييم المخاطر:

نظم تقييم الائتمان: تُستخدم لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض، وتعتمد على تحليل البيانات المالية والمعلومات الشخصية.
نماذج تحليل المخاطر: تُستخدم لتقييم مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، وتعتمد على تقنيات مثل تحليل الانحدار والتعلم الآلي.
أدوات اختبار الإجهاد: تُستخدم لتقييم قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تحمل سيناريوهات اقتصادية سلبية.

3. أدوات إدارة المخاطر:

أنظمة إدارة المخاطر: تُستخدم لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر القروض، وتُساعد في اتخاذ قرارات إدارية فعّالة. أدوات التقارير: تُستخدم لإنشاء تقارير حول مخاطر القروض لتنظيمات داخلية وخارجية. أدوات الامتثال: تُستخدم لضمان الامتثال للوائح والقوانين المتعلقة بمخاطر القروض. 4. أدوات أخرى:

قواعد البيانات: مثل Bloomberg و Reuters، تُوفر معلومات حول الأسواق المالية وأخبار الشركات، ممّا يُساعد في تقييم مخاطر السوق. البرامج المتخصصة: مثل Moody's و P&S، تُقدّم تقييمات ائتمانية للبنوك والمؤسسات والشركات، ممّا يُساعد في تقييم مخاطر الائتمان. المستشارون الماليون: يُقدمون المشورة والتوجيه حول كيفية إدارة مخاطر القروض. فعالية هذه الأدوات تعتمد على:

حجم المؤسسة المالية:
المؤسسات الكبيرة تمتلك ميزانيات أكبر تسمح لها باستخدام أدوات أكثر تعقيدًا.
خبرة الموظفين:
تتطلب بعض الأدوات مهارات متقدمة لفهمها واستخدامها بشكل فعال.
جودة البيانات:
تعتمد دقة نتائج التحليل على جودة البيانات المستخدمة.
التطورات التكنولوجية:
تُطوّر باستمرار أدوات جديدة لتحليل المخاطر، ممّا يتطلب مواكبة التطورات.
بالإضافة إلى هذه الأدوات، من المهم أيضًا:

وضع سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة المخاطر:
تُحدد هذه السياسات كيفية تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر القروض.
تدريب الموظفين على مخاطر القروض:
يجب أن يكون الموظفون على دراية بمخاطر القروض وكيفية التعامل معها.
خلق ثقافة إدارة المخاطر:
يجب أن تُشجّع المؤسسة المالية على اتخاذ قرارات تُراعي مخاطر القروض.

Study Determination

حدود دراسة مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها في البنوك:

على الرغم من توفر العديد من الأدوات والطرق لدراسة وتحليل مخاطر القروض البنكية والتمويل، إلا أن هناك بعض الحدود التي تحد من دقة وفعالية هذه الدراسات. وتشمل هذه الحدود ما يلي:

1. صعوبة قياس المخاطر:

تُعدّ مخاطر القروض ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، مما يصعب قياسها بشكل دقيق. تتغير هذه المخاطر باستمرار بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. قد لا تُعكس نماذج تحليل المخاطر جميع العوامل المؤثرة على مخاطر القروض.

2. نقص البيانات:

قد لا تكون البيانات المتاحة حول المقترضين أو السوق كافية أو دقيقة لدراسة مخاطر القروض بشكل فعال. قد تكون بعض البيانات سرية أو يصعب الحصول عليها. قد لا تُعكس البيانات التاريخية المخاطر المستقبلية بشكل دقيق.

3. الاعتماد على الافتراضات:

تعتمد العديد من نماذج تحليل المخاطر على افتراضات قد لا تكون صحيحة دائماً. قد تؤدي هذه الافتراضات إلى نتائج تحليل غير دقيقة. يجب مراعاة حدود الافتراضات المستخدمة عند تفسير نتائج التحليل.

4. عدم اليقين:

تُحيط بمخاطر القروض درجة عالية من عدم اليقين، مما يجعل من الصعب التنبؤ بدقة بسلوك المقترضين أو ظروف السوق.

يجب أن تُؤخذ هذه المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض.

5. العوامل السلوكية:

قد لا تُعكس نماذج تحليل المخاطر بشكل كامل العوامل السلوكية التي قد تؤثر على سلوك المقترضين. قد يتخذ المقترضون قرارات غير عقلانية بناءً على العواطف أو التحيزات. يجب مراعاة هذه العوامل عند تقييم مخاطر القروض.

6. التطورات التكنولوجية:

تتطور التكنولوجيا المالية باستمرار، مما قد يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة لم تكن مُتوقعة في الماضي. يجب على البنوك والمؤسسات المالية مواكبة هذه التطورات وتحديث نماذج تحليل المخاطر الخاصة بها.

7. القيود التنظيمية:

قد تُفرض على البنوك والمؤسسات المالية قيود تنظيمية تحد من قدرتها على إدارة مخاطر القروض. قد تؤدي هذه القيود إلى صعوبة اتخاذ قرارات فعالة بشأن منح القروض. يجب على البنوك والمؤسسات المالية التأكد من امتثالها للوائح والقوانين المتعلقة بمخاطر القروض. على الرغم من هذه الحدود، تُعد دراسة مخاطر القروض البنكية والتمويل ضرورية لضمان سلامة واستقرار النظام المالي.

يمكن للبنوك والمؤسسات المالية التخفيف من تأثير هذه الحدود من خلال:

- استخدام مجموعة متنوعة من أدوات تحليل المخاطر.
 - جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق.
 - استخدام نماذج تحليل المخاطر المعقدة.
 - مراعاة العوامل السلوكية.
 - مواكبة التطورات التكنولوجية.
 - الامتثال للوائح والقوانين المتعلقة بمخاطر القروض.
- باستخدام هذه الأساليب، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن منح القروض وتقليل مخاطر التعثر عن السداد.

Results

استبيان موظفي بنك التنمية الاجتماعية

الأسئلة الردود 33 الإعدادات

البيانات العامة:

1. ما هو قسمك الوظيفي؟

32 ردًا

نسخ

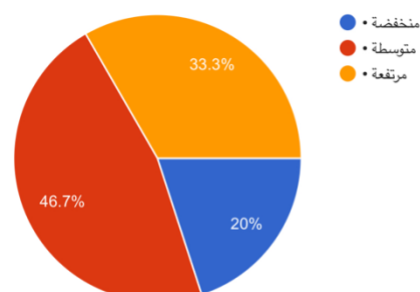


تقييم مخاطر القروض:

نسخ

3. كيف تقيم المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة في مؤسستك؟

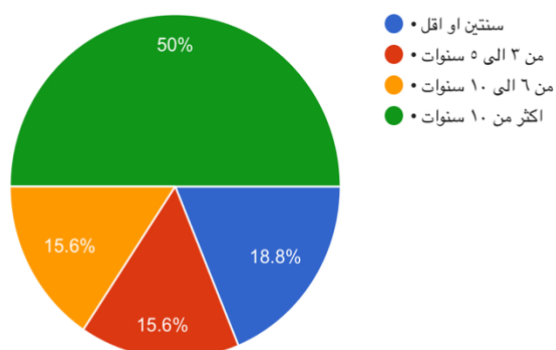
30 ردًا



2. كم عدد سنوات خبرتك في مجال القروض المصرفية والبنوك؟

32 ردًا

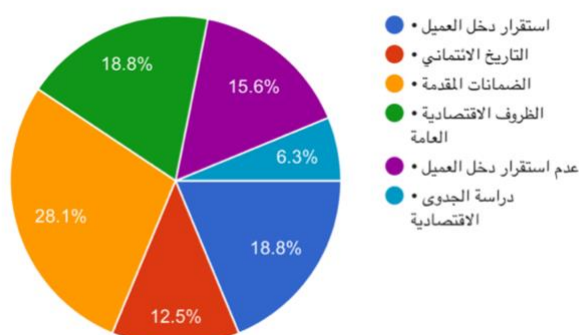
نسخ



4. من وجهة نظرك ما هو أكثر عامل رئيسي يؤثر على مستوى مخاطر القروض؟

32 ردًا

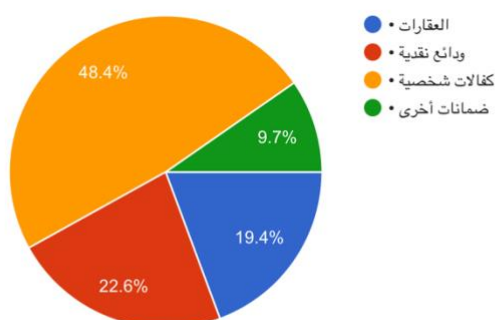
نسخ



الضمانات:

6. ما هي الضمانات الأكثر استخدامًا في البنك لتأمين القروض؟

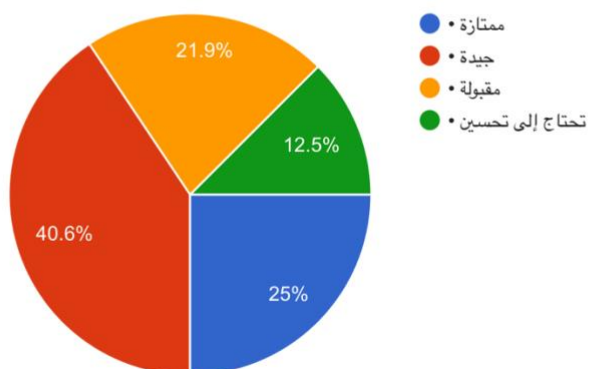
31 ردًا



نسخ

5. كيف تقيم عملية ادارة مخاطر القروض للعملاء قبل منح القرض؟

32 ردًا

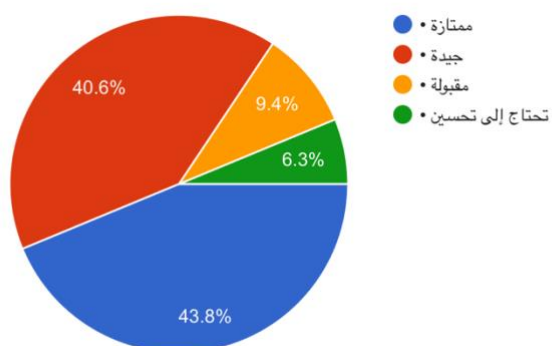


نسخ

السياسات والإجراءات:

8. كيف تقيم عملية التحقق من القدرة الائتمانية للعملاء قبل منح القرض؟

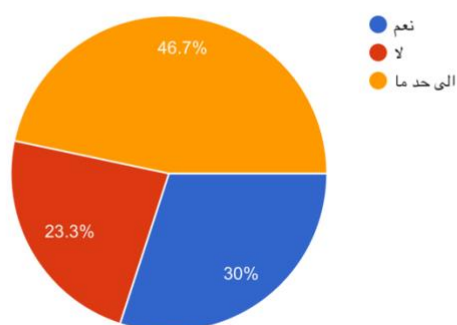
32 ردًا



نسخ

7. هل تعتقد أن الضمانات الحالية كافية لتقليل مخاطر القروض؟

30 ردًا



9. ما هي أكثر التحديات الرئيسية التي تواجهها عند تقييم الضمانات المقدمة؟

السبب	النسبة المئوية
صعوبة تقدير قيمة الضمانات	28.1%
نقص المعلومات المتاحة	25%
تباين في سياسات التقييم	25%
عدم وجود وسائل حديثة تساعد على تقييم ضمانات القروض	21.9%

الأسئلة الردود 33 الإعدادات

11. ما هي التوصيات التي تقترحها لتحسين إدارة مخاطر القروض؟ (يرجى ذكر ثلاثة مقترحات)

لا يوجد

تغير الضمانات

سند امر

رهن

التأكد من الضمانات / البحث المستمر عن حلول ضمانية /
التطوير المستمر

عمل دراسة جدوى للعميل من قبل البنك كدعم

دورات قبل اخذ القرض

الالتزام من قبل العميل

١- التأمين على القروض المتعثرة ويدفع قيمة التمويل العميل
٢- تضاف التأمين في سجل العميل الائتماني في حال وجود
تعثرات يؤثر عليه سلبيا عند الاقتراض من جهات اخرى

تحسينات وتوصيات:

10. هل ترى حاجة لتعديل سياسة الضمانات الحالية؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هي التعديلات المقترحة؟

الرد	التردد	النسبة المئوية
لا	13	65%
نعم	2	10%
نعم، اتاحة خيارا	1	5%
نعم، اتاحة ضمانا	1	5%
نعم، اتاحة ضمانا	1	5%
نعم، اتاحة ضمانا	1	5%

Conclusion

من خلال دراستنا التي قمنا بإعدادها و المتعلقة بالقرض و جدنا أن هذا الأخير يلعب دورا هاما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يستفيد البنك من خلال تقديم هذا القرض للمتعاملين و يتحصل على فوائد عن طريق هذا القرض فإن ذلك يشجعه على التعامل أكثر مع العملاء .

و يعد قرار منح القروض من أصعب القرارات التي يواجهها المصرف في عمله لأنه غالبا ما تقابله مخاطر كبيرة خاصة عدم التسديد الذي يمكن أن يؤدي بالبنك إلى حالة العجز أو الإفلاس هذا ما يوجب البنوك وضع سياسية محكمة لمنح القروض من خلال التحري و جمع المعلومات عن المؤسسة الطالبة له أو المتعاملة معه وطلب الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض و فوائده.

ملخص النتائج: توضيح أهم النتائج التي تم الوصول إليها بناءً على تحليل مخاطر القروض والضمانات في البنوك، مثل تحديد العوامل المؤثرة في المخاطر المالية وكيفية تأثيرها على أداء البنوك.

التوصيات: تقديم التوصيات العملية المستندة إلى النتائج، مثل تحسين سياسات إدارة المخاطر، وتعزيز استخدام الضمانات المالية بشكل فعال، وتحسين إجراءات التقييم الائتماني.

المساهمة الأكاديمية: استعراض كيفية مساهمة الدراسة في الأدبيات الأكاديمية حول إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية، وتحديد الفجوات التي تم ملؤها بواسطة البحث.

التوسع في البحث المستقبلي: تحديد مجالات البحث المستقبلي التي يمكن استكشافها لتعميق فهمنا لمخاطر القروض وتحسين إدارتها، مثل دراسة تأثير التقنيات الجديدة على إدارة المخاطر.

المراجع

The reviewer

- أولاً : مراجع باللغة العربية

1. كتب

كتب عامة:

- 1 - إبراهيم أبو النجا التامين في القانون الجزائري ، ج 1 ، 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992.
- 2- إلياس حداد السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري, ديوان المطبوعات الجامعية, دون سنة نشر.
- 3- زاهية سي يوسف عقد الكفالة، ط 1 ، دار الأمل للنشر، 2001.
- 4- محمد علي عبدو، عقد الكفالة، منشورات زين الحقوقية، د ط، لبنان، 2005.
- سليمان مرقس، الوافي في القانون المدني في العقود المسماة (عقد الكفالة)، ج 3، 19943.
- 5- سمير تناغو، التأمينات العينية والشخصية، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية 2008.
- 6- عبد الرزاق أحمد السنهوري الوسيط في شرح ق.م في التأمينات الشخصية والعينية، ج 10 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.
- عدنان إبراهيم السرحان، شرح القانون المدني العقود المسماة (المقابلة الوكالة الكفالة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009.
- 7- راشد راشد الأوراق التجارية في الإفلاس والتسوية القضائية في ق.م.ج, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- 1- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع الأردن, دون سنة نشر.
- 2- زياد رمضان محفوظ جودة إدارة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع 1996، عمان
- 3- حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا أرشيد : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية عمان للنشر، 1996.

- 4- الطاهر لطرش تقنيات البنوك، ط 6 ، ديوان المطبوعات الجزائرية 2007 الجزائر
- 5- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات شركات بنوك) كلية التجارة عين شمس ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.
- 6- محمد مطر التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات و الإستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 7- محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 8- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، مكتب الأكاديمية للنشر، مصر، 2012.
- 9- محمد صبحي، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، ط 2 ، دار الجامعية، 1996
- 10 - عبد الحنفي، عبد أبو حفص الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 1993.
- 11 - عبد الحق عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان مطبوعات الجزائر ، الجزائر ، 2000.
- 12 - عبد السلام ناشد محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية، ط 1، دار الثقافة العربية القاهرة ، 1989.
- 13 - عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2009.
- 14- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 360.
- 15- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط 1 ، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة 2008.

2 . المداخلات

- 1- بن علي عزوز وعبد الكريم قندوز ، مداخلات مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي مداخلات ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة أيام 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- 2- يحيوش حسين، مداخلات في المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزيتونة، إدارة الخاطر في ظل الاقتصاد المعرفة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، أيام 17-19 افريل 2007.

3 . الرسائل الجامعية

1- قاسيمي آسيا، تحليل ضمانات في تقييم جدوى وتقويم القروض في البنك، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم والتسيير فرع مالية مؤسسة، جامعة 2008/2009 بومرداس

4. النصوص القانونية :

- 1- قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14 ابريل 1990، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/01 المؤرخ في 11 فيفري 2001، المتعلق بقانون النقد والقرض، جر، العدد 16 المؤرخة في 18/04/1990.
- 2 - قانون رقم 02-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المعدل والمتمم لأمر 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن قانون التجاري، ج-ر - العدد 11 المؤرخ في 9 فيفري 2005
- 3- القانون رقم 05-07 المؤرخ في 13 ماي 2007، المعدل والمتمم لأمر 58 75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن قانون مدني جر العدد 31 2007 سنة

- ثانيا : المؤلفات باللغة الأجنبية

/ Goohman John Downes & Jordan Elliott, Dictionary of 1- Finance and Investment Terms, Barran's Inc. U.S.A. ., 1995, p 491

/ Kassour Abd El Hakim, le risque de non- remboursement 2 p25,26., de credit- PG S - banque - Alger

: Seminaries

/ L'assurance credit l'exportation, techniques, procedures 1- et avantages seminaries, tene à El A urassile 11/05/1998,p